ما خالف القياس في عقود الزبرجد للسيوطي (ت٩١١ هـ) دراسة نحوية

أ.م.د. زهراء سعد الدين شيت
جامعة الموصل - كلية التربية الأساسية
Iraqi.quest@gmail.com

What is contrary to analogy in the aquamarine contracts of Al-Suyuti (d. 911 AH) Grammatical study

Asst. Prof. Dr. Zahraa Saad uldeen Sheet
Mosul University - College of Basic Education

تم استلام البحث بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٣
تم قبول نشر البحث بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٥

الملخّص:

تتحدد مهمة هذا البحث برصد عدد من التراكيب اللغوية في روايات الحديث النبوي المخالفة للمقيس من كلام العرب، ونعني مخالفة القواعد النحوية، وجعلنا مدار الدراسة كتاب (عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي) للسيوطي(ت٩١١ه)، الذي حوى الكثير من الأحاديث، وقد صرّح في مواضع عديدة أنَّ هناك خروجًا عن القياس أو مخالفة للقاعدة، وتوزّع السبيل في معالجة ذلك على طريقين، أحدهما: اللجوء إلى التأويل إمَّا بالحمل على المعنى أو على النظير أو ردِّه إلى الحذف، والطريق الآخر: الحكم على تلك المخالفة بالقلّة أو الندور أو الشذوذ أو لغة من لغات العرب، وقد تبيّن أنَّ الأحاديث النبوية هي حجة للنحويين وإن اختلفوا في الأخذ به؛ لمجيء تراكيبه- في الغالب- موافقة لقواعدهم فضلًا عن مجيء مثيل لها من القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحية: تراكيب لغوية، القياس، روايات الحديث، التأويل

Abstract:

The task of this research is determined by monitoring a number of linguistic structures in the narrations of the Prophet's hadith that contradict the standard of the Arabs' speech, and we mean the violation of the grammatical rules, and we made the study's focus the book (Aquamarine contracts in the syntax of the Prophet's hadith) by Al-Suyuti (d. ٩١١AH), which contained many hadiths, and he stated in Many places indicate that there is a departure from the analogy or a violation of the rule, and the way to deal with this is distributed in two ways, one of them: resorting to interpretation, either by carrying the meaning or the analogy, or returning it to omission, and the other way: judging that violation by lack, role, anomaly, or language One of the languages of the Arabs, and it has been shown that the hadiths of the Prophet are an argument for the grammarians, even if they differ in their adoption. For the advent of its compositions - mostly - in agreement with their rules, as well as the advent of a similar one from

the Holy Qur'an.

Keywords: linguistic structures, analogy, hadith narrations, interpretation.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على أفصح مَنْ نطق بلغة الضاد ن العرب أجمعين محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أمّا بعدُ:

فكان واضعو علم العربية ينظرون إلى اللغة نظرة دينية؛ لكونها لغة القرآن الكريم والحديث النبوي، لذا قعّدوا قواعد تعصم العرب من اللحن وتعين العجم على محاكاة العرب الفصحاء؛ لإكسابهم فهمًا صحيحًا للنصوص الشرعية، وقد تبوَّأت تلك القواعد مكانة سامية في الدرس اللغوي، وأصبحت معيارًا للصواب والخطأ والقبول والرَّد، وإنَّه بمرور الزمن خرجت بعض الصيغ والتراكيب عن ذلك الاطراد، لذا لجأ البصريون إلى التأويل والتقدير والتعليل، وما لم يجدوا له سبيلًا حفظوه وحكموا عليه بالقلّة أو الشذوذ أو الندور أو الضرورة إن كانت المخالفة في رواية الشعر.

وقد استهوى الفكر متابعة التراكيب المخالفة لما رسمه النحويون من قواعد، ووقع الاختيار على تراكيب الحديث؛ بوصفه منبعًا من منابع التشريع الإسلامي، على الرغم من أنَّ المتقدّمين لم يعدوا نصوصه حجّة في تقعيد قواعدهم؛ لأنَّه لم يرد بلفظ النبيّ-صلَّى الله عليه وسلّم- ومع هذا كثرت الدراسات اللغوية التي تناولت تراكيبه، وجعلنا كتاب (عقود الزبرجد) للسيوطي(ت٩١١ه) مدار البحث والاستقصاء، وهو من كتب إعراب الحديث، فمن خلال قراءتي لهذا الكتاب استوقفتني عبارات صريحة أو ضمنية تدلّ على وجود مخالفة للقاعدة النحوية المشهورة أو للقياس النحوي، وقد شكَّلت ظاهرة ملفتة للنظر مع توافق أغلب التراكيب مع القاعدة، فجاء عنوان البحث (ما خالف القياس في عقود الزبرجد للسيوطي(ت٩١١ه) دراسة نحوية)، ونعني بذلك دراسة نماذج من التراكيب اللغوية التي اشتمل عليها الحديث النبوي التي يبدو من ظاهرها أنّها مخالفة للمقيس عليه من كلام العرب مع بيان توجيه النحويين والمعربين لذلك .

وتكمن أهمية هذا البحث في أنَّه يبيّن ما للحديث الشريف من فضل في إثراء اللغة العربية في مفرداتها وتراكيبها، فضلًا عن الكشف عن بعض التساؤلات التي تُثار في ذهن كلِّ باحث من ذلك: ما الذي دعا إلى استعمال التراكيب النحوية المخالفة للقياس في روايات الحديث؟

واقتضت طبيعة العمل تقسيمه على تمهيد ومبحثين بحسب حقيقة المخالفة، جعلنا التمهيد بعنوان (مخالفة القياس وأثرها على اللغة)، أمّا المبحث الأول فقد خصصناه بـ(ما خالف القياس في الأحكام النحوية)، واشتمل على مطلبين، أحدهما: تأويل الحكم المخالف، والآخر: مجيء الحكم المخالف بلا تأويل، واختصّ المبحث الثاني بـ(ما خالف القياس في قواعد

الإعراب)، واشتمل على مطلبين، أحدهما: تأويل الإعراب المخالف بالحذف، والآخر: ردّ الإعراب المخالف إلى لغة بعض العرب.

وكان منهجنا في الدراسة قائما على عرض المسائل التي يشتمل عليها كلّ مبحث، وذلك ببيان القياس المطرد ثمّ إيراد الرواية المخالفة مع بيان موقف العلماء منها وتوجيههم لها معتمدين في ذلك على التوثيق والمناقشة والتحليل.

التمهيد

مخالفة القياس وأثرها على اللغة

القياس في اللغة: مصدر من قاسَ الشَّيءَ بغيره وعلى غيره يقيسه قَيْسًا وقِياسًا، أي: قدَّره، ومنه المقياس بمعنى المقدار[١]، وله معنيان، أولهما: التقدير، وثانيهما: المساواة، يقال: قاسَ الفلاحُ الأرضَ بالقصبةِ، أي: قدَّرها بها، ويقال: أسامة لا يُقاسُ بخالدٍ، أي: لا يُساويه[٢]. والقياس في الاصطلاح له تعريفات متقاربة، أشهرها" حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[٣]، وقيل: "حملُ فرع على أصلٍ بعلّةٍ وإجراءُ حُكمِ الأصلِ على الفرع"[٤]، وفصّل عباس حسن فعرّفه بأنَّه " محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك"[٥]، وقال في موضع آخر:" القياس اللغوي: حمل كلمة على نظيرها في حكم، ولا يحمل على هذا النَّظير إلاَّ إذا لم يوجد ما يعارضه، فيُقاس على هذا النّظير ولو كان فذًّا...أو وُجد المعارض له ولكنه قليل نادر، والآخر كثير شائع، فيقاس على الكثير، ويُسمّى الذي حُمل على الكثير: مقيسًا، أو قياسًا، ويُحفظ ما سُمع من القليل، ولا يقيسون عليه، ويسمُّونه: شاذًّا"[٦]. وقد بنى البصريون أغلب أقيستهم على الكثير الغالب الموثوق به، ويرى الكوفيون أنّه ليس من شرط القياس الكثرة، فقد يُقاس على القليل إذا لم يرد ما يُخالفه أو يُنقضه، ويرادف القياس مصطلحات أخر منها القاعدة والمطّرد والغالب والأصل والكثير وأشباهها[٧].

أمَّا المخالفة فهو مصدر من خالف الشَّيء، ذكر أحمد بن فارس(ت٣٩٥ه) أنّ " الخاءُ واللَّامُ والفاءُ أُصولٌ ثلاثةٌ: أحدُها: أنْ يَجِيءَ شَيْءٌ يقومُ مقامَه، والثَّاني: خِلَافُ قُدَّامٍ، والثَّالثُ: التَّغَيُّرُ"[٨]، والخلاف ضدّ الاتفاق فهو بمعنى المخالفة، قال ابن منظور(ت٧١١ه): " الخلاف المُضادّةُ، وقد خالفه مُخالفةً وخِلافًا ...وتخالفَ الأمرانِ واخْتَلَفَا: لم يَتَّفِقَا، وكلُّ ما لم يتساوَ فقد تَخالفَ واخْتَلَف"[٩]، ومخالفة القياس هي: "ما صدر من فرد أو أفراد قليلة مخالفًا لما شاع في قبيلتهم أو غيرها، ولو كان المخالف مثالًا واحدًا، وإلى أنَّه كذلك ما يُباح في الشعر من دون النثر"[١٠]. وهناك ألفاظ تعبّر عن مخالفة القياس، منها قليل وشاذ ونادر وغريب ومنكر ووهم وغلط ولغة إلخ[١١].

وذكر أحد الباحثين أنَّ أدقّ مصطلح لما يُخالف القياس هو الشاذ[١٢]، جاء في الكليات : " اعلم أنَّ المراد بالشّاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده

وكثرته"[١٣] ، وقيل: هو " ما كان من كلام يُحتجُّ به على خلاف القاعدة المطردة سواء كان قليلًا أو كثيرًا في نفسه"[١٤].

وقد عقد ابن جني في كتابه(الخصائص) فصلًا للمطّرد والشاذ، وذكر أنَّ الكلام بناءً على ذلك على أربعة أضرب، أحدها: مطّرد في القياس والاستعمال معًا، والثاني: مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، والثالث: شاذ في القياس مطّرد في الاستعمال، والرابع: شاذ في القياس والاستعمال معا[١٥].

ولبيان أثر القياس والنصوص المخالفة في اللغة يمكن القول: إنَّ الغاية من القياس هي تقويم الألسنة وتدريبها على استعمال العربية استعمالًا سليمًا، فهو له أثر واضح في نقاء اللغة وبقائها، إذ ينفي عن العربية ما تأنف منه الألسنة التي تتكلّم بها، فضلًا عن أثر القياس في توسعة اللغة، فيتمكّن الإنسان من التعبير عن معانيه بالاف الكلم والجمل ممّا يساعده على توليد صيغ جديدة، وما جاء مخالفًا للكثير الوارد سواء من ذلك القراءات القرآنية أم روايات الحديث النبوي أو روايات الشعر العربي يثري اللغة أيضًا بتراكيب لا يمكن تخطئتها ولا نفي فصاحتها على الرغم من الحكم عليها بالشذوذ والقلّة والضرورة[١٦].

المبحث الأول: ما خالف القياس في الأحكام النحوية

والأحكام هي الضوابط التي وضعها النحويون بناءً على المسموع المطّرد من كلام العرب ممّا لا تدخل ضمن قواعد الضبط الإعرابي، وإن وُجد–أحيانًا- تداخل في المفهوم، وقد وقفنا على شواهد حديثية فيها مخالفة، وكان لشرّاح الحديث ومعربيه وقفة لتوجيه تلك المخالفة ويمكن بيان ذلك بالآتي:

المطلب الأول: تأويل الحكم المخالف

أولاً: التأويل بالحمل على المعنى

والحمل على المعنى هو من قياس الشبه يراد به أن" يُعطى الشَّيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"[١٧]، أو هو "حمل لفظ على معنى لفظ آخر أو تركيب على تركيب آخر؛ لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدلّ على ملاحظة اللفظ أو التركيب الآخرين ويؤمن معها اللبس"[١٨]. وعليه فإنَّ الحمل على المعنى هو تأويل لنصٍّ فصيح مسموع خالف أصل التقعيد يلجأ إليه النحوي، إذ يعطى المقيس حكم المقيس عليه؛ لعلّة اشتراكهما في المعنى، وقد وقفنا على أحكام نحوية خالفت القياس المطّرد أوّلت بالحمل على المعنى ومن ذلك:

المسألة الأولى: إضافة العلم إلى معرفة

ذكر النَّحويون أنَّ العلم لا يضاف فإن أُضيف وهذا قليل فإنّه يحمل على التنكير[١٩]، قال ابن يعيش(ت٦٤٣ه): "اعلم أنّ العلم الخاص لا يجوز إضافته ولا إدخال لام التعريف فيه؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر، إلاّ أنّه رُبّما شورِك في اسمه أو اعتُقد ذلك، فيخرج عن أن يكون معرفة ويصير من أُمّةٍ، كلُّ واحد له مثلُ اسمه، ويجري حينئذٍ مجرى الأسماء

الشائعة، نحو: رجلٌ وفرسٌ، فحينئذٍ يجترأ على إضافته أو إدخال الألف واللام عليه كما يفعل ذلك في الأسماء الشائعة"[٢٠]، وقال ابن الحاجب(ت ٦٤٦ ه): "وشرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من التعريف "[٢١]، وعقّب عليه الرضي(ت ٦٨٦ه) بقوله: " فإن كان ذا لامٍ حذف لامه، وإن كان علمًا نُكّر بأن يُجعل واحدا من جملة مَنْ سُمّي بذلك اللفظ، وعندي أنّه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا منع من اجتماع التعريفين كما في النداء نحو: (يا هذا) و(يا عبدَ اللهِ)، وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنى نحو: (زيدُ الصِّدقِ)، يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلاّ زيدٌ واحد، ومثله قولهم: مَضِرُ الحمراءِ" [٢٢].

وقد وردت الرواية بإضافة العلم في حديث موسى والخضر: " قال: وأنّى بأرضك السلامُ ، فقال: أنا موسى، قال: **موسى بني إسرائيل**، قال: نَعَم"[٢٣]. ففيه إضافة العلم(موسى) إلى(بني إسرائيل)، قال السيوطي(ت٩١١ه): "والقاعدة النحوية أنّ العلم لا يضاف؛ لاستغنائه بتعريف العلمية عن تعريف الإضافة، إلاّ أنّه جاء إضافة العلم قليلاً في قول الشاعر :

* علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم*[٢٤]

فأوّل على أنّه تخيّل فيه التنكّر؛ لوقوع الاشتراك في مسمّى هذا اللفظ، وكذا يؤول في هذا الحديث "[٢٥]. ويفهم من هذا أنّ إضافة (موسى) إلى ما بعده محمول على تنكيره، إذ اشترط في المضاف أن يكون نكرة؛ لتتحقق الفائدة من الإضافة.

المسألة الثانية: دخول (لا النافية للجنس) على العلم

عرّفها النحاة بأنّها "لا التي قُصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كلّه"[٢٦]. وحقُّ اسمها أن يكون نكرة لا معرفة، قال ابن يعيش:" فـ(لا) في هذا المعنى نظيرة (رُبَّ) و(كمْ) في الاختصاص بالنكرة...وهذا الإبهام أولى بها، وقد جاءت أسماء قليلة ظاهرها التعريف، والمراد بها التنكير، من ذلك قول الشاعر [٢٧] :

لاهيثمَ الليلةَ للمَطِيّ"[٢٨]

وهذا مؤول إمّا بتقدير مضاف وهو(مثل) وإمّا بتأويل العلم باسم الجنس[٢٩].

وقد ورد دخول (لا) النافية للجنس على العلم في موضعين، أحدهما: قوله : " لمّا كان يوم الفتح قال رجلٌ: **لا قريشَ** بعد اليوم" [٣٠]، والثاني: قول عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-: " قضيةٌ **ولا أبا حسن** لها "[٣١]، فدخلت (لا) على لفظ (قريش) وهو علم مفرد وبنيت معه على الفتح، وعلى لفظ (أبا حسن) وهو اسم مضاف إلى علم فنصبته، وعقّب السيوطي على رواية الحديث الأول بقوله: "هو من مشاهير الأحاديث التي تكلّمت النحاة على تخريجها لدخول (لا) فيه على المعرفة وبنائها معها على الفتح وذلك على خلاف القاعدة "[٣٢]. ومن ثمّ ذكر توجيها لهذه المخالفة مفادها ما ذكره ابن مالك(ت ٦٧٢ه) من أنّ "للنحويين في تأويل العلم المستعمل هذا الاستعمال قولين، أحدهما: أنَّه على تقدير إضافة (مثل) ثمّ حذف(مثل) وخلفه المضاف إليه في الإعراب والتنكير، والثاني على تقدير: لا واحد من مسميات هذا الاسم"[٣٣]، وقيل:" أن يُجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلّة كأنّه اسم جنس موضوع ؛ لإفادة ذلك المعنى؛ لأنّ معنى: (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها): ولا فيصل لها، إذ علي –رضي الله عنه- كان فيصلا في الحكومات على ما قال

النبيُّ -صلى الله عليه وسلّم- :" أقضاكم عليٌّ "[٣٤]، فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه كالمنكر، وهذا كما قالوا: لكلّ فرعون موسى، أي لكلّ جبّار قهّار، فينصرف موسى وفرعون؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور"[٣٥].

وقد ردّ ابن مالك القولين، وعدّهما غير مرضٍ، قال: " أمّا الأول فيدلّ على فساده أمران، أحدهما : التزام العرب تجرّد المستعمل ذلك الاستعمال من الألف واللام، ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك، والثاني: إخبار العرب عن المستعمل ذلك الاستعمال بـ(مثل)، كقول الشاعر[٣٦]:

تَبْكِي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلُهُ بَرِيءٌ مِنَ الحُمَّى سَلِيْمُ الجَوَانِحِ

فلو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير: ولا مثل زيدٍ مثله، وذلك فاسد، وأمّا القول الثاني فضعفه بيّن؛ لأنّه يستلزم أن لا يستعمل هذا الاستعمال إلاّ علم مشترك فيه كـ(زيد)، وليس ذلك لازما كقولهم: لا بصرةَ لكم ولا قريشَ بعد اليوم، وكقول النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم): " إذا هَلَكَ كِسْرى **فلا كسرى** بعده"[٣٧]، وإنّما الوجه في هذا الاستعمال أن يكون على قصد: لا شيء يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور به، فضمّن العلم هذا المعنى، وجرّد لفظه ممّا ينافي ذلك "[٣٨].

المسألة الثالثة: دخول الألف واللام على (لو)

(لو) في العربية له استعمالات متنوّعة، فهو حرف يدلّ على امتناع شيء لامتناع غيره ، ويكون حرف شرط غير جازم وغالبا ما يعقبه دخول اللام في جوابه، ويدلّ على التمني والعرض، وهو أقرب للتحقيق، ويكون حرفا مصدريا دالًّا على الاستقبال بمعنى (أنْ)[٣٩]، وأكثر وقوعه بعد الفعل (يودُّ) نحو قوله تعالى: (ودُّوا لو تُدهنُ فيدهنون)[٤٠].

والذي يعنينا من ذلك أنّ(لو) حرف والحرف يمتنع دخول الألف واللام عليه؛ لأنّ ذلك الحكم هو من علامات الاسم، فدخول (أل) التعريف على(لو) هو خلاف القياس، وقد ورد ذلك في رواية الحديث ا :" إيَّاك **واللّوَ** فإنّ **اللّوَ** تفتحُ عمل الشيطانِ "[٤١]، قال القاضي عياض معقبًا: " إدخال الألف واللام على (لو) لا يجوز عند أهل العربية؛ إذ (لو) حرف، والألف واللام لا يدخلان على الحروف "[٤٢].

وساق السيوطي كلامًا فيه ردّ لهذا الرأي مع توجيه الرواية، إذ قال: " قال الزركشي[٤٣]: وهذا عجيب، فإنّ الحروف يجوز أن يُسمّى بها، وتجري الأسماء في الإخبار عنها وقبول علامات الاسم، فأصل (لو) حرف امتناع، فإذا سُمّي بها زيدَ فيها واوٌ أخرى ثمّ أدغمت وشُدِّدت، وقال الكرماني[٤٤]: لمّا أرادوا إعرابها جعلوها اسما بالتعريف؛ ليكون علامة لذلك، وبالتشديد ليصير متمكّنا... وسُئل الشيخ تقي الدين السُّبكي عن هذا الحديث، كيف دخل الألف واللام على (لو) وهي حرف؟ فألف فيه تأليفا قال فيه: اعلم أنّها لا يدخلها الألف واللام إذا بقيت على الحرفية، أمّا إذا سُمّي بها فقد صارت اسماً. وقد تكلّم النحاة في التسمية بالحروف في حروف الهجاء وحروف المعاني، و(لو) هذه من حروف المعاني، فقد يُسمّى بها، وقد سمّت العرب بها هذه الكلمة أعني (لو) التي هي حرف، فإذا أرادوا ذلك قالوا: هذه لوٌّ، وكتبت لوَّاً،

فيضمون إلى الواو واوًا أخرى ويشدّدون"[٤٥]. فحُمل دخول الألف واللام على (لو) على أنّه اسم، ودخله التضعيف؛ " لأنّ الاسم المفرد المتمكن لا يكون على أقل من حرفين متحركين، والواو في (لو) لا تتحرّك، فضوعف لتكون كالأسماء المتمكنة "[٤٦].

المسألة الرابعة: اتحاد الشرط والجزاء في اللفظ:

ذكر السيوطي أنّه يُشترط في أسلوب الشرط " تغاير الشرط والجزاء، فلا يقال مثلا: مَنْ أطاعَ اللهَ أطاعَ اللهَ، وإنّما يُقال: مَنْ أطاع نجا.. والتغاير يقع باللفظ وهو الأكثر وتارة بالمعنى، ويفهم ذلك من السياق "[٤٧].

وقد ورد في سياق الحديث ما يدلّ على المخالفة في ذلك، إذ جاء الشرط والجزاء متحدين باللفظ، وهو قوله : " **فمَنْ كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله** "[٤٨]، وحُمل ذلك على التقدير تارة وعلى التأويل تارة أخرى، إذ نقل السيوطي عن الزركشي قوله: " ولا بدّ في الحديث من التقدير؛ لأنَّ الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر لا بدّ من تغايرهما، وهنا قد اتّحدا، فالتقدير: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نيّةً وقصدًا فهجرته إلى الله ورسوله حكمًا وشرعًا قاله ابن دقيق العيد "[٤٩]، فالمقدّر هنا إمّا حال مبيّنة، وهذه الحال لا تحذف، أو تمييز يجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل، أمّا التأويل فعلى وجهين، أحدهما: على إرادة المعهود المستقرّ في النفوس من غير ملاحظة حذف كقولك: أنتَ أنتَ، أي الصديق الذي لا يتغيّر، والآخر: على إقامة السبب مقام المسبب؛ لاشتهار السبب، أي: فقد استحقّ الثواب العظيم المستقرّ للمهاجرين[٥٠].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ابن مالك قد ألفتنا إلى أنّ رواية الحديث المذكورة ليس فيها تغاير أثناء كلامه على المبتدأ والخبر، إذ ننقل السيوطي قوله: " قد يقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغيّر، فيتّحد بالمبتدأ لفظًا كقول الشاعر[٥١]:

خَلِيْلَيَّ خَلِيْلَيَّ دونَ رَيبٍ ورُبَّما

وقوله[٥٢]: أنا أبو النَّجمِ وشِعْري شِعْري

أي: خليليَّ مَنْ لا أشكُّ في صحّة خلّته، ولا يتغيّر في حضوره وغيبته، وشِعري على ما ثبتَ في النُّفوس من جزالته والتوصّل به من المرادِ إلى غايته، قال: وقد يفعل مثل هذا بجواب الشرط ، كقولك: مَنْ قصدني فقد قصدني ، أي: فقد قصد مَنْ عرف بإنجاح قاصده"[٥٣]. وورد رأي آخر مفاده : أنّه إذا اتّحد لفظ المبتدأ والخبر أو الشرط والجزاء عُلم منهما المبالغة إمّا في التعظيم أو في التحقير[٥٤].

المسألة الخامسة: مجيء التحذير للمتكلّم

أجمع النحويون على أنَّ التحذير هو تنبيه المخاطب على أمر مذموم مكروه؛ ليتجنّبه[٥٥]، ويكون بثلاثة أشياء، أحدها: بـ(إيَّاكَ وأخواته)، والثاني: بالأسماء المضافة إلى ضمائر الخطاب، نحو: نفسكَ والأسدَ، وأسماء الأفعال للمخاطب، نحو: إليكَ ، بمعنى: تنحَّ، والثالث: بذكر المحذّر منه وحده، نحو قولك: الأسدَ، أي: احذرِ الأسدَ[٥٦].

والشائع في التحذير أن يراد به المخاطب، ولا يكون لمتكّلم ولا لغائب إلاَّ شذوذًا ولا يُقاس عليه[٥٧]، قال ابن مالك[٥٨] :

وشذَّ "إيّايَ" و"إيّاهُ" أشذّ وعن سَبيلِ القَصْدِ مَنْ قاسَ انْتَبَذْ

ومن تحذير المتكلّم نفسه كلام عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : " **إيَّاي** وأنْ يحذفَ أحدُكم الأرنبَ " [٥٩]، فكأنَّه يأمر نفسه، والمعنى: نحِّ عنّي حذف الأرنبِ ونحِّ حذفَ الأرنبِ عن حضرتي، وذكر السيوطي في توجيهه قولا نصّه: "إنّ المراد النهي عن حذفها لا غير؛ لأنّ الحذفَ لا يُحلّ الصيد إذا قتل، والغالب قتل الأرنب بالحذف، ولو قال: لا تحذفوا الأرنب لم يكن فيه من المبالغة في النهي ما في هذا الكلام "[٦٠]، ويفهم من هذا أنَّ النهي يكون للمخاطب، صرّح بذلك ابن فلاح فيما نقل عنه السيوطي، إذ قال: "إنّما نهى عمر عن حذف الأرنب بالعصا؛ لأنّها إذا ماتت بحذف العصا لم تحلّ، والتحذير للمخاطبين لا له، وفي تقديره وجهان، أحدهما للزجّاج: أنَّ التقدير: إيّايَ وإيّاكم أن يحذف أحدكم الأرنب، فحُذف إيّاكم؛ لدلالة أحدكم عليه، والثاني: أنّه لا حاجة إلى تقدير (إيّاكم)؛ لأنّه قد عُلم أنّ التحذير للمخاطبين من قوله: (أحدكم)، وإنّما ذكر نفسه وإن لم يكن داخلا في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها، كأنّه قال: باعدوني عن مشاهدة حذفها"[٦١].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ ما ورد عن الزجّاج من حذف (إيّاكم) إشارة إلى أنّ الحديث المذكور قد تضمّن جملتين ، والأصل: إيّايَ وحذف الأرنب وإيّاكم أن يحذف أحدكم الأرنبَ، ويرى الجمهور أنّ الأصل : إيّايَ باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب، فحُذف من الأول الفعل وفاعله والمحذّر منه، وهو الجار والمجرور المتعلّق بالفعل ، وحُذف من الثاني المحذّر وهو باعدوا أنفسكم[٦٢].

وبهذا يتبيّن أنَّ تخصيص التحذير للمخاطب يُخرج تحذير المتكلّم نفسه عن القياس، ويرى أحد الباحثين أنَّ تحذير المتكلّم نفسه صحيح بليغ؛ بحجّة أنَّ النحاة يجيزون ذكر المحذَّر منه وحده، نحو: الأسدَ، ولا دليل يخصّصه للمخاطب وحده، فضلًا عن أنَّ المتكلّم إذا كان ذا شأن مطاعًا فإنَّ تحذيره لنفسه أبلغ لما في ذلك من تحذير لغيره بالأولوية[٦٣].

المسألة السادسة: استعمال (قطّ) في الاثبات

المعهود عند النحويين استعمال (قطّ) لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي أو شبهه نحو : ما فعلتُ ذلك قطّ[٦٤]، قال الزجّاجي: " قطُّ تكون في الأمدِ، فتقول: ما رأيته قطُّ، ولا تقع في هذا الوجه إلاّ في النَّفي، لو قلتَ: رأيتُه قطُّ كان مُحالًا، وهي في الجحود على جهتين: فلو قلتَ: لا آتيه قطُّ ، كان مُحالًا...و(لا آتيه)إنّما هو نفي المستقبل، تقول: تأتي فلانًا؟ فتقول: لا آتيه، وإنّما تدخل(قطُّ) على ما كان نفيًا للماضي لا للمستقبل"[٦٥]. وقد وردت مخالفة لهذا القياس في حديث الجمل: " فلمّا نظرَ الجملُ إلى رسولِ اللهِ – صلّى الله عليه وسلّم- أقبل نحوه حتّى خرَّ ساجدًا بين يديه ، فأخذ رسول الله –صلّى الله عليه وسلّم- بناصيته **أذلّ ما كانت قطّ** حتى أدخل في العمل "[٦٦]، إذ استعملت (قطّ) غير مسبوقة بنفي، قال السيوطي: "وقد كثر ذلك في الحديث"[٦٧]، ومن الشواهد التي أوردها لنا ابن مالك يتّضح لنا أنّه يجيز هذا الاستعمال من غير توجيه[٦٨] ، ومن

ذلك حديث جابر بن عبد الله يقولك : سمعت رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم - يقول : " ما من صاحب إبلٍ لا يفعل فيها حقّها إلاّ جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت **قطّ** "[٦٩]، وفي حديث سَمُرَة بن جندب في صلاة الكسوف: " فقام بنا كأطول ما قامَ بنا في صلاةٍ **قطّ** ،ثمّ ركع بنا كأطول ما ركع بنا في صلاةٍ **قطّ** ،ثمّ سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلاةٍ **قطّ**"[٧٠].

ومن ذلك ما أورده السيوطي من قوله: " وإذا حَوْل الرّجل من أكثر ولْدان رأيتهم **قطّ** "[٧١]، وقد نقل توجيه استعمال (قطّ) في المثبت، إذ قال: " قال الكرماني[٧٢] : ويحتمل أنّه اكتفى بالنفي الذي يلزم من التركيب، إذ معناه : ما رأيتهم أكثر من ذلك أو يُقال: إنَّ النفي مقدَّر، وقال الطيبي[٧٣]: أصلُ التركيب : وإذا حولَ الرّجلِ ولدان ما رأيتُ ولدًا قطّ أكثر منهم، يشهد له قوله:(لم أرَ روضةً قطّ أعظم منها ولا أحسن منها)[٧٤]، ولمّا كان التركيب يفهم بمعنى النفي جاز زيادة (من) و(قطّ) التي تختصّ بالماضي المنفي "[٧٥].

ثانيًا: التأويل بالحذف

والحذف هو" إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقلّ"[٧٦]، وعرّفه الكفوي(ت١٦٨٣م) بانَّه " إسقاط الشَّيء لفظًا ومعنًى"[٧٧]، وقال الزركشي: " هو إسقاط جزء الكلام أو كلّه لدليل، وأمَّا قول النحويين الحذف لغير دليل ويسمّى اقتصارًا فلا تحرير فيه؛ لأنّه لا حذف فيه بالكلية"[٧٨].

وقد وقفنا على حكم نحوي خالف القياس المطّرد أوّل بالحذف، وتمثّل ذلك بالمسألة الآتية:

المسألة: مجيء جواب (لو) جملة متصدّرة بفعل مضارع منفيًا بـ(ما)

الأصل وقوع جواب (لو) ماضيًا إمّا مثبتا مقترنًا باللام من ذلك قوله تعالى: (ولو كنتَ فظًا غليظ القلبِ لانفضوا من حولك)[٧٩] أو منفيا بـ(ما) والغالب فيه عدم اقترانه باللام، فنقول: لو قام زيدٌ ما قام عمرو، أو يكون مضارعا منفيا بـ(لم)، نحو: لو قامَ لم أقمْ[٨٠].

وقد جاء خلاف ذلك في حديث: " لو كانَ لي مثلُ أحدٍ ذهبا **ما يسرُّني** إلاّ يمرُّ عليَّ ثلاثٌ، وعندي منه شيء "[٨١]، إذ ورد قوله: **(ما يسرُّني)** جوابًا لـ(لو)، وهو مضارع سُبق بـ(ما)، ولابن مالك توجيهان لذلك، أحدهما: أن يكون من باب وضعِ المضارع موضع الماضي الواقع جوابًا كما وُضع موضعه وهو شرطٌ، وقد استدلَّ على ذلك بقوله تعالى: (لو يُطيعكم في كثيرٍ من الأمر لَعنتم)[٨٢]، والاصل: لو أطاعكم، فكما وقع (يُطيع) موقع (أطاع) وهو شرط وقع(يسرُّني) موقع (سرَّني) وهو جواب، والثاني: أن يكون من باب حذف (كان) واسمها وبقاء الخبر، وهو قوله: (يَسُرُّني)، تقدير الكلام: (ما كانَ ذلك يَسُرّني)، فجاء الجواب ماضيًا منفيًّا بـ(ما) ، مؤكّدًا أنَّ مثلَ هذا الحذف كثير في نثر الكلام ونظمه ، فمن النثر قوله – صلّى الله عليه وسلّم - : " المرءُ مَجزيٌّ بعملِه ، إنْ خيرا فخيرٌ ، وإنْ شرًّا فشرٌّ "[٨٣]، أي: إنْ كان عمله خيرا، فجزاؤه خير، وإنْ كان عمله شرًّا، فجزاؤه شرٌّ، ومن النظم قول الشاعر :

حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضَبَّةَ كُلُّها إنْ ظالمًا فيهم وإنْ مظلومًا[٨٤]

أي: إنْ كنتَ ظالمًا فيهم وإنْ كنت مظلومًا، وبهذا التقدير لم يخرج الحديث عن الأصل ، مؤكّدً أنَّ أشبه شيء بحذف (كان) قبل (يَسُرُّنِي) هو حذف (جَعَلَ) قبل (يُجادِلُنا) في قوله تعالى: ﴿**فلمّا ذهبَ**

عن إبراهيمَ الرّوعُ وجاءته البشرى يجادلنا في قوم لوطٍ﴾[٨٥]، أي: جعل يجادلنا في قوم لوط؛ لأنَّ (لمّا) مساوية لـ(لو) فهي تستحقّ جوابًا بلفظ الماضي، فلمّا وقع المضارع في موضع الماضي دعتِ الحاجةُ إلى أحد أمرين، إمّا تأوُّل المضارع بماضٍ وإمَّا تقديرُ ماضٍ قبل المضارع، وهو أولى الوجهين[٨٦].

المطلب الثاني: الحكم المخالف بلا تأويل

ونخصّ هنا روايات الحديث التي خالفت المقيس عليه من كلام العرب ولم تخضع للتأويل النحوي بل أطلقت عليها أحكام نقدية خاصة، وعليه سيكون تقسيم المطلب على وفق ذلك:

أولا: حمل الحكم المخالف على أنّه قليل أو نادر

المسألة الأولى: مجيء جواب القسم جملة اسمية غير مقرونة بـ(اللام) أو بـ(إنَّ) ودون استطالة

ذكر النحويون أنَّ جواب القسم إذا كان جملة اسمية موجبة لزم تصديرها باللام أو (إنَّ)[٨٧]، قال المبرّد: " فأمَّا اللام فهي وصلة للقسم؛ لأنَّ للقسم أدوات تصله بالمقسم به ولا يتّصل إلاّ ببعضها، فمن ذلك اللام، تقول: (واللهِ لأقومَنَّ)، و(اللهِ لَزيدٌ أفضلُ من عمرو)، ولولا (اللام) لم تتصل، وكذلك (إنَّ)، تقول: (واللهِ إنَّ زيدًا لَمنطلقٌ)، وإن شئتَ قلتَ: و(اللهِ إنَّ زيدًا منطلقٌ)"[٨٨].

وقد ورد ما يخالف ذلك في حديث: " والذي لا إله غيره، **هذا مقامُ إبراهيمَ**، الذي أنزلت عليه سورة البقرة "[٨٩]، فقد جاء جواب القسم جملة اسمية (هذا مقامُ إبراهيمَ) من غير أن يُسبق بـ(اللام) أو بـ(إنَّ)، وعدَّ ابن مالك هذا الشاهد نادراً[٩٠]، معقِّبا بقوله: " ونظيره قول أبي بكر: " يا رسول اللهِ: واللهِ أنا كنتُ أظلمَ منه "[٩١]، فلو وجدت استطالة لم يعُد نادرًا، كقول الشاعر[٩٢] :

وربِّ السموات العُلى وبروجها والأرض وما فيها المقدَّرُ كائنُ "[٩٣]

المسألة الثانية: حذف الفاء والمبتدأ معًا في جواب الشرط

اشترط جمهور النحويين اقتران جواب الشرط الواقع جملة اسمية بـ(الفاء)، نحو: إنْ قلتَ صِدقا فهو خير لكَ، ولم يجيزوا حذفها وحذف المبتدأ بعدها خلافًا لما نُقل عن سيبويه والمبرّد، إذ أجاز الأول ذلك في الشعر فحسب، وأجاز الثاني ذلك في النثر[٩٤]، وعليه فالقياس المطّرد في كلام العرب يقتضي منع الحذف لـ(الفاء) والمبتدأ معًا، وقد وردت المخالفة في رواية الحديث: " إنَّكَ إنْ تركتَ ولَدكَ أغنياء، **خيرٌ** "[٩٥]، والتقدير: (فهو خير)، ، وعدّ ابن مالك ذلك ممّا يقلّ استعماله في المنثور من الكلام، ومنه قراءة طاووس: (ويسألونكَ عن اليتامى قلْ أصلِح لهم خير)[٩٦]، أي : أصلح لهم فهو خير، قال: " وهذا وإن لم يُصرّح فيه بأداة الشرط فإنَّ الأمر مضمّنٌ معناها، فكان ذلك بمنزلة التصريح بها في استحقاقِ جوابٍ، واستحقاق اقترانه بالفاء؛ لكونه جملة اسمية"[٩٧]، أمَّا في الشعر فقد ورد أنّه مخصوص بالضرورة[٩٨]،وردّ ذلك ابن مالك بأنَّه يكثر استعماله في الشعر [٩٩] .

ثانيا: حمل الحكم المخالف على أنّه شاذ أو غريب

وردت مسائل خالفت القياس المعهود عند النحويين، لكنَّ المتأخرين عدّوه شاذًا، بمعنى أنّه خرج عن المقيس المطّرد لكنّه مستعمل ولا يُقاس عليه من ذلك المسائل الآتية:

المسألة الأولى: حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة

ذكر ابن يعيش أنَّ " حذف الحروف ممّا يأباه القياس؛ لأنّ الحروف إنّما جيء بها اختصارا ونائبة عن الأفعال... وحروف النّداء نائبة عن (أنادي)، فإذا أخذت تحذفها كان اختصار المختصر، وهو إجحاف"[١٠٠]، معقّبا أنَّه كثر في الكتاب العزيز حذف النّداء عند وجود قرائن، واستثنى من ذلك النكرة المقصودة والمبهم، إذ قال: " كلّ ما يجوز أن يكون وصفا لـ(أيّ) ودعوته فإنّه لا يجوز حذف حرف النّداء منه؛ لأنّه لا يجمع عليه حذف الموصوف وحذف حرف النّداء منه، فيكون إجحافا، فلذلك لا تقول: (رجلُ أقبل) ولا (غلامُ تعالَ) ولا (هذا هلمَّ) وأنت تريد النّداء حتى يظهر حرف النّداء؛ لأنّ هذه الأشياء يجوز أن تكون نعوتا لـ(أيّ)، نحو : (يا أيّها الرجلُ) و(يا أيّها الغلامُ) و(يا أيّهذا)؛ لأنّ (أيّا) مبهم، والمبهم ينعت بما فيه الألف واللام أو بما كان مبهما مثله"[١٠١]، وهو في ذلك قد تابع المتقدمين[١٠٢]، ومنهم سيبويه، إذ قال:" هذا ولا : رجلٌ، وأنت تريد : يا هذا ويا رجلُ"[١٠٣].

وقد ورد ما يخالف القياس في حديث: " اغتسل موسى –عليه السلام- فقال: ثوبي **حَجَرُ** "[١٠٤]، فهو ينادي الصخرة التي وضع عليها ثيابه أثناء الاغتسال، و(حَجَرُ) اسم جنس، وقد نودي بحرف محذوف تقديره: يا حَجَرُ، نقل السيوطي عن الزركشي قوله: "بضمّ الراء على أنّه منادى مفرد، حُذف منه حرف النّداء على الشاذ...والقياس أن لا يُحذف مع النكرة ولا مع المبهم"[١٠٥]، وهو رأي البصريين ولا يقاس عليه أمّا الكوفيون فقد جعلوا ما ورد من ذلك قياسًا مطّردًا؛ لكثرته في النثر والنظم[١٠٦].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنَّ بعض شرّاح الحديث قد أخذ برأي الكوفيين؛ إذ لم يعدُّوا (ثوبي) في الحديث المذكور شاذًا، قال القاضي عياض:" هو منادى نكرة مقصودة حُذف منه حرف النِّداء كما يُحذف من الأعلام، أي: يا حجرُ"[١٠٧]، وقال ابن حجر:" قوله: (ثوبي حجر)هو بفتح الياء الأخيرة من ثوبي، أي: اعطني ثوبي، و(حَجَرُ) بالضم على حذف حرف النِّداء"[١٠٨].

ونلمح من كلام ابن مالك ما يدلّ على قلّة نحو ذلك، إذ قال: "الأكثر أن لا يُحذف الحرف مع اسم الجنس المعيّن، وقد يُحذف في الكلام الفصيح"[١٠٩]، مستدلاً بالحديث المذكور وبقوله–صلّى الله عليه وسلّم- :" اشتدي **أزمةُ** تنفرجي "[١١٠]، أي: يا أزمةُ، ومن ذلك أيضاً قول العرب:/ أطرق كرا[١١١]/ و/افتدي مخنوق[١١٢] / و/ أصْبَحْ لَيْلُ/[١١٣]، أي: يا كرا، وهو ترخيم كروان، و: يا مخنوق، و: يا ليلُ، ورُدّ على هذه الثلاثة بأنّها–وإن كانت منثورة- تجري مجرى الشعر في تحمّل وتجوّز الضرورة؛ لأنَّ الغرض منهما جميعًا التيسير[١١٤].

ويفهم من ذلك كلّه أنَّ الرّاجح في مسألة حذف حرف النِّداء مع النكرة المقصودة غير المعيّن الجواز، وهو مذهب الكوفيين وابن مالك؛ لكثرته في الشعر والنثر، وهذا خلاف ما أثبته السيوطي، والله أعلم.

المسألة الثانية: مجيء جواب القسم ماضيًا مجرَّدًا من (قد واللام) من غير إطالة في الكلام

اشترط النحويون في الفعل الماضي الواقع جوابا للقسم أن يتصدّره (قد واللام)، أو أن يأتي دونهما لكن بشرط استطالة الكلام[١١٥]، وقد ورد خلاف ذلك في قول الرسول – صلّى الله عليه وسلّم -: " والذي نفسي بيده، **وددتُ** انّي أُقاتِلُ في سبيل اللهِ، فأُقتل ثمّ أحيا ثُمَّ أُقتل "[١١٦]. فوقع الفعل (وددتُ) جوابًا لقسم من غير أن يُسبق بـ(اللام أو قد) أو كلاهما، وعدَّ ابن مالك نحو ذلك غريبًا؛ لأنّ ذلك مخصوصٌ عنده بالضرورة الشعرية أو بكلامٍ منثور مستطال[١١٧]، وذكر السيوطي احتمالية كون حذف اللام من قوله: (وددتُ) من تصرّف الرواة ، بحجّة أنَّ الحديث ورد في بعض روايات البخاري : بلفظ (لَوددتُ)[١١٨]، بإثبات اللام[١١٩]، ومن خلال متابعة كتب شرّاح الحديث وجدنا ابن حجر يعدُّ رواية (وددتُ) دون اللام هي الأبين[١٢٠] .

المسألة الثالثة: مجيء الحال معرفة

يُشترط في الحال أن تكون نكرة، وهذا هو الأصل، وما جاء خلاف ذلك يؤوّل، وهو مذهب الجمهور[١٢١]، وقد علل ذلك ابن يعيش بقوله: "لأنَّها في المعنى خبر ثانٍ، الآ ترى أنّ قولك: (جاء زيدٌ راكبًا) قد تضمّن الإخبار بمجيء زيدٍ وركوبه في حال مجيئه، وأصل الخبر أن يكون نكرة؛ لأنّها مستفادة، وأيضا فإنّها تشبه التمييز في الباب، فكانت نكرة مثله، وأنّها تقع في جواب (كيف جاء)،و(كيف) سؤال عن نكرة "[١٢٢] ، ونُقل عن يونس والبغداديين إجازتهم مجيء الحال معرفة، وعن الكوفيين إجازتهم ذلك شرط تضمّن الحال معنى الشرط[١٢٣] . ويبدو أنّ الإشارة إلي المجيزين دليل على قبولهم نحو ذلك من غير تأويل .

وقد وردت الحال معرفة في قول الرسول-صلّى الله عليه وسلّم: " إذا كان يومُ الجمعةِ وقفتِ الملائكةُ على باب المسجدِ يكتبونَ **الأوّلَ فالأولَ** "[١٢٤]، نقل السيوطي عن الزركشي قوله في: (الأوّل فالأوّل) " نُصب على الحال، أي: مترتبين، وجاز مجيؤها معرفة على الشذوذ، كقراءة بعضهم: (ليُخرجَنَّ الأعزّ منها الأذلَّ)[١٢٥]، وبهذا حُملت رواية الحديث على أنّها من باب الشذوذ"[١٢٦]، ونقل القسطلاني عن الدماميني قوله بأنّ "(الأول فالأول) نُصب على الحال، وجاء معرفة، وهو قليل"[١٢٧].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ أبا البقاء قد جوّز مجيء الحال مقترنا بـ(الألف واللام)، إذ وجّه لفظي (الأوّل الأوّل) في حديث مرداس الأسلمي: " يذهبُ الصّالحونَ **الأوّلَ الأوّلَ** " [١٢٨] على أنّه إمّا صفة أو بدل أو حال، ثمّ قال معقّبا: "وجاز ذلك وإن كان فيه الألف واللام؛ لأنّ الحال ما يتخلّص من المكرّر، لأنّ التقدير: مرتبين "[١٢٩]. وعليه يكون مجيء الحال معرفة إمّا شاذًا أو قليلًا أو يؤوّل بنكرة.

ثالثا: حمل الحكم المخالف على أنّه كثير في الاستعمال

وردت مسائل خالفت القياس، إلاّ إنّ المتأخرين عدّوه كثيرًا شائعًا في الكلام من ذلك المسائل الآتية:

المسألة الأولى: استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية الزمانية

ذهب أكثر البصريين إلى أنَّ(مِنْ) تكون لابتداء الغاية في المكان[١٣٠]، وهو القياس، قال سيبويه: "وأمَّا (مِنْ) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن، وذلك قولك: من مكانِ كذا وكذا إلى كذا وكذا، وتقول: إذا كتبتَ كتابًا: من فلانٍ إلى فلانٍ"[١٣١]، وحجّة البصريين أنَّ" (مِنْ) وُضِعت؛ لتدلَّ على ابتداء الغاية في المكان كما أنَّ (مُذْ) وُضعت؛ لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان، الآ ترى أنَّك تقول: ما رأيته مُذْ يومِ الجمعة، فيكون المعنى: أنَّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يومُ الجمعة، كما تقول: ما سِرتُ من بغدادَ، فيكون المعنى: ما ابتدأتُ بالسّير من هذا المكان، فكما لا يجوز أن تقولَ: ما سِرتُ مُذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول: ما رأيته من يومِ الجمعةِ"[١٣٢].

أمّا الكوفيون والأخفش والمبرّد والزجاج فذهبوا إلى أنَّ(مِنْ) تجيء لابتداء الغاية الزمانية أيضًا؛ لورود السماع بذلك[١٣٣]، وقد وافقهم الرضي، إذ قال: " والظاهر مذهب الكوفيين؛ إذ لا منع من مثل قولك: نِمْتُ من أوَّلِ الليلِ إلى آخره، وصُمتُ من أوّل الشهرِ إلى آخره"[١٣٤]، وهو كثير الاستعمال على الرغم من مخالفته للأصل .

وقد جاءت (مِنْ) لابتداء غاية الزمان في حديث: " مثَلُكم ومثلُ اليهودِ والنَّصارى كرجلٍ استعمل عُمَّالًا فقال: مَنْ يعملُ لي **من صلاةِ الصّبح** إلى نصفِ النَّهارِ على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود، ثمّ قال: مَنْ يعمل لي **من نصف النَّهار** إلى صلاةِ العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النّصارى، ثمّ قال: مَنْ يعمل لي **من صلاةِ العصر** إلى مغرب الشَّمسِ على قيراطين قيراطين؟ الآ فأنتم الذين يعملونَ **من صلاةِ العصرِ** إلى مغرب الشَّمسِ "[١٣٥]، إذ ذكر ابن مالك فيما نقل عنه السيوطي أنَّه قد تكرّر في هذا الحديث الحرف (مِنْ) أربع مرّات، وهو يفيد ابتداء الغاية الزمانية، وأنَّ هذا الاستعمال منعه أكثر النحويين تقليدًا لسيبويه الذي خصَّ(مِنْ) بابتداء الغاية في الأماكن و(مُذْ) بابتداء غاية الأيّام والأحيان فلا تدخل واحدة منهما على صاحبتها[١٣٦]، رادًّا القول بأنّ (مِنْ) لا تدخل على الأزمنة بأنَّه ممنوع؛ لمخالفة النقل الصحيح والاستعمال الفصيح[١٣٧]، ثم أعقب ذلك بالاستدلال على صحة هذا الاستعمال ومن ذلك قوله تعالى:(لمسجدٌ أسس على التقوى من أوّل يومٍ أحقُّ أن تقومَ فيه)[١٣٨]، كذا قول عائشة -رضي الله عنها : " جلسَ رسول الله -صلّى الله عليه وسلّم- ولم يجلس عندي **من يومٍ**، قِيلَ فيَّ ما قِيلَ"[١٣٩]، وقول بعض الصحابة: " فمُطِرنا **من جُمُعةٍ** إلى جُمُعةٍ "[١٤٠]، فضلا عن قول النابغة:

تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَليمةٍ إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ[١٤١]

وقد تأوّل البصريون نحو ذلك على حذف مضاف، فالتقدير في الآية المذكورة : من تأسيسِ أوّلِ يومٍ[١٤٢]، وقال ابن عطية: " ويحسن عندي أن يُستغنى عن تقدير، وأن تكون(من) تجرّ لفظة(أوّل)؛ لأنَّها بمعنى البُداءة، كأنَّه قال: من مُبْتدإِ الأيّام"[١٤٣].

والذي نراه - متابعة لأبي حيَّان - أنَّ كثرة استعمال هذا النوع من التركيب في القرآن وأشعار العرب الفصحاء يوجب الحكم عليه بالقياس، وأنَّ تأويل البصريين لذلك مع كثرته ليس بجيد[١٤٤].

المسألة الثانية: مجيء جملة الشرط متصدرة بفعل مضارعٍ والجواب ماضيا لفظا

يُشترط في الشرط وجوابه أن يكونا مضارعين، وهذا هو الأصل؛ لأنّ المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع[١٤٥]. وقد أجاز النحويون ثلاث صور أخرى لهذا الأسلوب، وهي أن يكون الشرط وجوابه ماضيين، والشرط ماضٍ والجواب مضارع، والشرط مضارع والجواب ماضٍ[١٤٦].

وقد ورد خلاف الأصل في قول عائشة-رضي الله عنها- أنّ النبي-صلّى الله عليه وسلّم- قال لها: مُري أبا بكر يُصلي بالناس، قالت: " إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيفُ متى يقمْ مقامكَ **رقَّ** "[١٤٧]، فجاء فعل الشرط مضارعًا (يقمْ) وجوابه ماضيًا (رقَّ)، وحُكم على نحو ذلك بالقلّة بل وصفها بعضهم بالقبح والرداءة، وخصّها بعضهم بالضرورة[١٤٨]. وأكّد ابن مالك أنَّ النحويين يعدُّون هذا التركيب ضعيفًا، أمَّا رأيه فمخالفٌ لذلك، إذ أجازه مطلقا؛ محتجًّا بثبوته في كلام الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، مستدلًّا بشواهد شعرية منها قول رؤبة [١٤٩]:

ما يُلْقَ في أشداقِهِ تَلَهَّما إذا أعادَ الزَّأدَ أو تنَهَّما

وقول الشاعر: إنْ تَسْتَجيرُوا أجَرْناكُمْ وإنْ تَهِنُوا فعندنا لَكُمُ الإنجادُ مبذولُ[١٥٠]

مُعقِّبًا بالقول: "وممّا يؤيّد هذا الاستعمال قوله تعالى: ﴿**إنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عليهم من السّماءِ آيةً فَظَلَّتْ أعناقُهم**﴾[١٥١]، فعطفَ على الجواب الذي هو (نُنَزِّلْ عليهم) ظلّتْ، وهو ماضي اللفظ، ولا يُعطفُ على الشيء غالبا إلاّ ما يجوز أن يحلّ محلّه، وتقدير حلوله (ظلّتْ) محلّ (ننزّلْ): إن نشأ ظلّت أعناقهم لمّا ننزّل خاضعين"[١٥٢]، وهو رأي الفرّاء[١٥٣]، وقد علل ابن عاشور ذلك بقوله : " وعُطف (فظلَّتْ) وهو ماضٍ على المضارع قوله : (نُنَزِّلْ) ؛ لأنَّ المعطوف عليه جوابُ شرطٍ ، فللمعطوف حكم جوابِ الشَّرطِ فاستوى فيه صيغةُ المضارعِ وصيغةُ الماضي ؛ لأنَّ أداة الشَّرط تخلصُ الماضي للاستقبال"[١٥٤] . ولم يكتفِ ابن مالك بذلك بل استشهد أيضًا بالحديث: " مَنْ يقمْ ليلة القدرِ إيمانًا واحتسابًا، **غُفر** له "[١٥٥] وبأبيات ست أخرى، وأضاف القول:" ولهذا الاستعمال أيضًا مؤيّدٌ من القياس؛ وذلك أنّ محلّ الشرط مختصٌّ بما يتأثر بأداة الشرط لفظًا أو تقديرًا، واللفظي أصلٌ للتقديري، ومحلُّ الجواب محلٌّ غير مختصّ بذلك...فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل...وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسَّنهما وجودُ التشاكل، وإذا كان أحدهما مضارعًا والآخر ماضيًا حصلتِ الموافقة من وجهٍ والمخالفة من وجهٍ، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف..."[١٥٦]. وقد صوّب العيني جواز ذلك مطلقًا؛ لأنَّه وقع في كلام أفصح الناس وفي كلام عائشة-رضي الله عنها-[١٥٧] .

المسألة الثالثة: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ

اختلف النحويون في هذه المسألة على ثلاثة أقوال، أحدها : منع العطف على الضمير المجرور إلاّ بإعادة الجارّ، وهو قول جمهور البصريين[١٥٨]، بحجّة أنّ الضمير المجرور شبيه بالتنوين، فلا يُعطف عليه كما لا يُعطف على التنوين، وأنَّ الجارّ والمجرور بمنزلة شيء واحد فإذا عُطف على الضمير المجرور فكأنّما عُطف اسم على حرف، وهذا لا يجوز، فلا يقال عندهم: مررتُ بكَ وزيدٍ حتى يُعاد الجارّ[١٥٩]، والقول الثاني: جواز العطف على الضمير

المجرور بلا إعادة الجارّ؛ لورود ذلك في القرآن وكلام العرب، وهو قول الكوفيين ومعهم يونس والأخفش[١٦٠]، وتابعهم ابن مالك، إذ قال:

وعَوْدُ خافِضٍ لدى عَطْفٍ على ضميرِ خفضٍ لازمًا قدْ جُعلا

وليسَ عندي لازمًا إذْ قدْ أتى في النَّثرِ والنَّظمِ الصحيحِ مُثبتًا[١٦١]

والقول الثالث: جواز العطف بغير إعادة الجارّ شرط أن يسبق المعطوف التأكيد بالضمير المنفصل المرفوع، فيُقال: مررتُ بك أنتَ وزيدٍ، وهو قول منسوب إلى الجرمي والفرّاء[١٦٢]، وقد ردّ الرضي هذا القول بأنَّه" لم يُسمع ذلك مع أنَّ تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس وإعادة الجارّ أقرب وأخفّ"[١٦٣].

وقد ورد ما خالف القياس في قول الرسول – صلّى الله عليه وسلّم-: " إنَّما مثلُكم **واليهودِ** والنَّصارى، كرجلٍ استعملَ عُمَّالًا "[١٦٤]، إذ جُرّ لفظ (اليهود) عطفًا على الضمير المجرور في (مثلكم) من غير إعادة الجارّ، واكتفى السيوطي بنقل تصريح ابن مالك بالمخالفة المذكورة، إذ ذكر أنَّ في الحديث عطفَ ظاهرٍ على ضمير الجرّ من غير إعادة الجارّ، بخلاف رأي جمهور البصريين الذين منعوا ذلك، مستثنيًا منهم يونسَ وقطربًا والأخفشَ، وقد أجاز ذلك؛ لضعف احتجاج المانعين، وصحّة استعماله نثرًا ونظمًا"[١٦٥]،مستدلًا على الجواز بقوله تعالى:﴿**..وصدٌّ عن سبيلِ اللهِ وكفرٌ به والمسجدِ الحرام**﴾[١٦٦]، إذ جُرّ(المسجدِ) عطفًا على الهاء المجرور بالباء، وكذا قراءة قوله تعالى: (واتّقوا اللهَ الذي تساءلونَ بهِ والأرحامَ)[١٦٧]، بجرّ(الأرحام)، قرأ بها حمزة[١٦٨]، وتابعه في ذلك الدماميني(ت٨٢٧ه) وابن حجر(ت٨٥٢ه)[١٦٩].

والثابت لنا أنَّ الفرَّاء والطبري لم يُقرَّا بهذا العطف بل جعلا ما ورد منه لغة قبيحة أو قليلة لا تجوز في اختيار الكلام، وتجوز في الشعر ضرورة؛ لضيقه[١٧٠]، ونحن مع قبول نحو هذا التركيب؛ لكثرته في الاستعمال الفصيح وإن خالف القياس.

المبحث الثاني: ما خالف القياس في قواعد الإعراب

يختصّ الإعراب ببيان ما للكلمة من وظيفة نحوية وسياقية تؤدّيها داخل التركيب، وإنّ أيّ خروج عن قواعد الضبط التي أقرّها النحويون على وفق أحكام استقرّت عندهم يُعدّ مخالفة للقياس؛ إذ إنَّ اختلاف الكلمات في الضبط سيؤدّي إلى اختلاف في المعنى، وقد وقفنا على مسائل متنوّعة فيها مخالفة في الضبط الإعرابي، وكان لشرّاح الحديث موقف من ذلك يمكن بيانه على وفق المطلبين الآتيين:

المطلب الأول: تأويل الإعراب المخالف

أولاً: التأويل بالحذف، ومن ذلك المسائل الأتية:

المسألة الأولى: نصب الاسم بعد (ليس)

المعروف في (ليس) أنّه فعل ناقص دالّ على النفي مختص بالدخول على الجملة الاسمية ، فيرفع المبتدأ وينصب الخبر، إلاّ أنّه ورد ما يخالف ذلك، وهو حديث عمر بن

الخطاب–رضي الله عنه – لتميم الداري الذي ركع ركعتين بعد العصر، فضربه عمر بالدرّة فقال له: يا أمير المؤمنين: لمَ ضربتني ؟ فقال: " إنّي **ليس بي إيّاكم** أيُّها الرَّهط، ولكنّي أخافُ أن يأتي بعدكم قوم يُصلُّونَ ما بين العصر إلى المغرب حتى يمرُّونَ بالساعةِ التي نهى عنها رسول الله – صلّى الله عليه وسلّم- أن يُصلّى فيها "[١٧١]. فظاهر قوله : (ليس بي إيّاكم) إعمال (ليس) النصب في الاسم، إذ جاء بلفظ (إيّاكم) وهو ضمير نصب منفصل، ورأى ابن جرير فيما نقل عنه السيوطي أنّ الصوابَ في ذلك: (ليس بي أنتم أيّها الرهط)، ولكن تُرك ذلك إتّباعا لرواية الحديث[١٧٢].

وقد خرّج السيوطي رواية النصب بقوله: " قلتُ : يخرج على أنّ اسم (ليس) ضمير الشأن مستتر فيها والجار والمجرور لغوٌ و(إيّاكم) الخبر على حدّ قول الشاعر[١٧٣]:

ليس إيّايَ وإيّا كَ ولا أخشى رقيباً "[١٧٤]

وبهذا ردّ السيوطي الحديث إلى القياس من خلال تقديره لاسم (ليس).

المسألة الثانية: مجيء الاسم بعد (إنّ) والظرف مرفوعا:

اتفق النحويون على أنَّ الاسمين بعد (إنَّ وأخواتها) ينصب أولهما اسمًا ويرفع الآخر خبرًا؛ لمشابهتها الأفعال، ومن أحكام هذه الأحرف مراعاة الترتيب في تركيبها فيتقدّم الاسم على الخبر، لكن قد يتقدّم الخبر على الاسم إذا كان شبه جملة مع بقاء عملها؛ لأنّه يتوسع في الظرف والجارّ والمجرور ما لا يتوسّع في غيرهما[١٧٥]، ومن شواهد ذلك قوله–عزّ وجلّ-: ﴿**قالوا يا موسى إنَّ فيها قومًا جبَّارينَ**﴾[١٧٦].

وقد وقفنا على رواية لحديث يبدو في ظاهره أنّ الحرف المشبّه بالفعل لم يعمل، وفي ذلك مخالفة واضحة، قال النبيّ– صلّى الله عليه وسلّم-: " إنَّ بينَ يدي الساعةِ **ثلاثون** دجّالاً كذّابًا" [١٧٧]، فرُفع لفظ (ثلاثون)، وذكر أبو البقاء أنّ الوجه أن يكون بلفظ (ثلاثين) بالنصب، وفي ذلك إشارة إلى القياس ووجود مخالفة في قاعدة الإعراب معللاً بقوله: " لأنَّ (إنَّ) قد وليها الظرف فيكون الظرف خبرها و(ثلاثين) اسمها ، كقوله تعالى: (إنَّ لدينا أنكالاً)[١٧٨]، ووجه الرفع: أن يكون اسم (إنّ) محذوفًا وهو ضميرُ الشَّأنِ، أي: إنَّه، وتكون الجملة في موضع رفع خبر(إنَّ)، ونظير ذلك ما جاء في الحديث من قوله-صلّى الله عليه وسلَّم-: "إنَّ لكلِّ نبيٍّ **حواريٌّ**"[١٧٩]، بالرفع، أي: إنَّه لكلِّ نبيٍّ"[١٨٠].

وقد أشار ابن مالك إلى نحو ذلك تعقيبا على قول النبي–صلّى الله عليه وسلّم- في حديث الدجّال: " إنّ بين عينيه **مكتوبٌ** كافرٌ "[١٨١]، إذ وجَّه لفظ (مكتوبٌ) على أنَّه مبتدأ خبره الظرف (بين عينيه)، والجملة في موضع رفع خبرًا لـ(إنَّ)، واسمُها محذوفٌ إمَّا ضميرُ الشأنِ وإمّا ضميرٌ عائدٌ على الدجّال، ونظيره من النثر قول النبيِّ- صلّى الله عليه وسلّم- في بعض الروايات: "وإنّ لِنَفْسِكَ **حقٌّ**" [١٨٢]، وقوله - صلّى الله عليه وسلّم - بنقل مَنْ يُوثَق بنقله : " إنَّ من أشدِّ النَّاسِ عذابًا يومَ القيامةِ المُصَوّرونَ "[١٨٣]، أمَّا نظائره من الشعر فكثيرة، مشيرًا إلى أنَّ الحديث رُوي بلفظ (مكتوبًا) بالنصب ولا إشكال فيها؛ لأنَّه إمَّا أن يكون حالًا أو اسم (إنَّ)[١٨٤] .

وقد تابعه في ذلك ابن حجر[١٨٥]، والقسطلاني، مبيّنًا الثاني أنّ لفظ (كافرٌ) خبر مبتدأ محذوف، إذ إذ قال: "أي : بين عينيه مكتوبٌ، وذلك الشَّيء المكتوب هو كلمة (كافر)" [١٨٦].

نلحظ ممّا تقدّم أنّ المعربين والشرّاح قد التمسوا للحديث المخالف وجها من العربية، فذهبوا إلى أنّ هناك ضميرًا محذوفًا بعد (إنّ)، وهذا هو الراجح لدينا؛ لورود تراكيب فصيحة تُؤكّده لا يمكننا ردُّها، والله أعلم.

المسألة الثالثة: إثبات نون الأفعال الخمسة بعد (حتى)

ذكر المرادي أنّ (حتى) يكون حرف جرّ وعطف وابتداء وزاد الكوفيون أنّها أداة ناصبة للفعل المضارع بنفسها، وعند البصريين أنّها الجارة ونُصب الفعل بـ(أنْ) مضمرة، وقد اشترط في الفعل أن يكون مستقبلًا أو مؤولًا بالمستقبل، فإن كان الفعل حالًا أو مؤولًا بالحال امتنع إضمار(أنْ) ووجب رفع الفعل بعدها؛ لأنّ (حتى) حينئذٍ تكون ابتدائية[١٨٧].

وقد ورد الفعل بعد (حتى) مرفوعا مع دلالته على الاستقبال في حديث الغار وهو قوله: " إنّه كان لي والدانِ فكنتُ أحلبُ لهما في إنائهما فآتيهما، فإذا وجدتُهما راقدَينِ، قمتُ على رؤوسهما كراهيةَ أنْ أرُدَّ سِنَتُهما في رؤوسهما، **حتى يستيقظان** متى استيقظا" [١٨٨]، وهذا خلاف القاعدة، وقد نقل لنا السيوطي توجيه أبي البقاء لهذه الرواية، إذ قال: "هكذا وقع في هذه الرواية (**حتى يستيقظان**) بالنون، وفيه عدّة أوجه، أحدها: أن يكون ذلك من سهو الرواة، وقد وقع ذلك منهم كثيرا، والوجه حذفها بـ(حتى)؛ لأنّ معناها: إلى أن يستيقظا، ويتعلّق بـ(قمتُ)، والثاني: أن يكون ذلك على ما جاء في شذوذ الشعر كقوله:

أنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما منّي السلامَ وأنْ لا تُخبرا أحدًا[١٨٩]

فأثبت (النون) في موضع النّصب، وكذلك هو في هذا الحديث؛ لأنَّ المعنى: إلى أن يستيقظا، والثالث: أن يكون على حذف مبتدأ، أي: هما يستيقظان"[١٩٠].

وممّا تجدر الإشارة إليه أنّ بعض شرّاح الحديث قد أثبت رفع الفعل بعد (حتى) على أنّه لغة، وذلك تعقيبا على حديث : " لا يزالُ الناسُ يتساءلونَ **حتى يقولونَ** : هذا اللهُ خلقَ كُلَّ شيءٍ فمَنْ خلقَه؟ "[١٩١]، قال النووي: " رُوي (يقولون) بالنون و(يقولوا) بغير نون[١٩٢]، وكلاهما صحيح، وإثبات النون مع الناصب لغة قليلة ذكرها جماعة من محققي النحويين، وجاءت متكرّرة في الأحاديث الصحيحة "[١٩٣]. وذكر ابن مالك من ذلك أيضا قول البراء– رضي الله عنه- : " إذا رفع رأسه في ركوع قاموا قياما، **حتى يرونه** قد سجدَ "[١٩٤]، مشيرًا إلى أنَّ فيه إشكال مفاده أنّ (حتى) هنا بمعنى (إلى أن)، ودلَّ الفعل معها على الاستقبال، فيلزم أن يكون بلا نون؛ لأنَّه فعل يستحقُّ النَّصبَ، إلاَّ أنَّه ورد على لغة من يقول برفع الفعل بعد أداة النصب حملًا على نظيرها، وهذا يشبه رفع الفعل بعد (أنّ) حملًا على (ما)، مستدلًّا بقراءة قوله تعالى :(لمَنْ أرادَ أنْ يتمَّ الرّضاعة)[١٩٥]، بضمّ ميم (يُتِمَّ)، وهي قراءة مجاهد[١٩٦] .

ثانيا: التأويل بالحمل على النظير

والنَّظير هو " الشبيه بما له مثل معناه"[١٩٧]، وهو على ثلاثة أقسام[١٩٨]: حمل النظير على النظير للشبه اللفظي، وسمّاه ابن جنّي (القياس اللفظي)[١٩٩]، ومن أمثلته دخول (إنّ)المؤكّدة على (ما) المصدرية؛ لشبهها لفظا بـ(ما) النافية، وحمل النظير على النظير للشبه المعنوي من ذلك حمل (ما) على (ليس)؛ لدلالتهما على النفي، وحمل النظير على النظير للشبهين اللفظي والمعنوي ومن ذلك حمل (إنّ وأخواتها) على الفعل؛ لأنَّها أشبهته لفظا ومعنى[٢٠٠]. وقد وقفنا على حكم نحوي خالف القياس المطّرد أوّل بالحمل على النظير للشبه المعنوي، وتمثّل ذلك بالمسألة الآتية:

المسألة: مجيء فعل الشرط مرفوعا بعد أداة الشرط (إنْ) حملا على (لو) :

إنّ أسلوب الشرط يقوم على تلازم جملتين وارتباطهما بأداة الشرط بحيث لا يمكن أن تتحقق جملة جواب الشرط إلاّ بتحقق جملة فعل الشرط، وتأتي جملة الشرط على صورتين، إحداهما: جملة فعلية فعلها مضارع أو ماضٍ، والأخرى: جملة اسمية، نحو قولك: (لو أنَّك عملت بنصيحتي لَنجحتَ) ، والقياس في فعل الشرط إذا كان مضارعا أن يجزم بأداة الشرط الجازمة[٢٠١].

وقد ورد فعل الشرط مرفوعًا، وفيه مخالفة للقياس، من ذلك رواية الحديث: " أنَّ جبريل سأل النبيّ– صلّى الله عليه وسلّم– عن الإحسان فقال: أن تعبدَ اللهَ كأنَّك تراه فإنَّك **إنْ لا تراه** فإنّه يراك"[٢٠٢]، إذ رُفع الفعل (تراه) مع أنّه وقع بعد أداة الشرط (إنْ)، وقد صرّح أبو البقاء بهذه المخالفة، فقال معقّبا على ذلك: " كذا وقع في هذه الرواية (تراه) بألف، والوجهُ حذفُها؛ لأنَّ (إنْ) لا تحتمل هنا من وجوه (إنِ) المكسورة إلاّ الشرطية، وهي جازمة "[٢٠٣]. وفي قوله: " والوجه حذفها" إشارة إلى القياس المطرد في الفعل المضارع الواقع بعد أداة الشرط، وقد أوّل أبو البقاء ذلك بقوله: " ويمكن تأويل هذه الرواية على أنَّه أشبعَ فتحةَ الرَّاء، فنشأت الألف وليست من نفس الكلمة، ويجوز أن يكون جعل الألف في الرَّفع عليها حركة مقدرة، فلمّا دخل الجازم حذف تلك الحركة، فبقيت الألف ساذجة من الحركة، كما يكون الحرف الصحيح ساكنًا في الجزم، وعلى هذين الوجهين حمل قوله تعالى: (إنَّه مَنْ يتقي ويصبر)، بإثبات الياء[٢٠٤] على قراءة ابن كثير"[٢٠٥].

وقد نقل السيوطي كلامًا مفصّلًا لابن مالك أظهر فيه متابعته لتأويل أبي البقاء المذكور آنفا بعد إيراده حديثًا مشابهًا لما نحن بصدده مع بيان تأويلين آخرين لقبول رفع الفعل المضارع بعد أداة الشرط، وذلك تعقيبا على قول أبي جهل لأبي صفوان: " **متى يراكَ** النَّاسُ قد تخلّفتَ، وأنتَ سيّد اهل الوادي تخلّفوا معك "[٢٠٦]، إذ ذكر أنَّ الظاهر في الحديث ثبوت ألف الفعل المعتلّ (يرى) بعد (متى)، وحقّها أن تكون محذوفة، فيقال: (متى يركَ) [٢٠٧]، ونظيرها قوله – عزَّ وجلّ- : (إنْ ترنِ) [٢٠٨]. أمَّا الوجهان اللذان أضافهما فأحدهما: أن يكون الفعل (يراك) مضارع (راءَ) بمعنى (رأى) كقوله[٢٠٩]:

إذا راءَني أبدى بشاشةَ وجههِ ويألفُ شَنْآني إذا كنتُ غائبًا

وصار بعد جزمه (يَرَأْ)، بالهمز ثمّ أبدلت ألفاً ثبتت بعد أداة الجزم (متى)، والثاني: أن يكون من باب تشبيه (متى) بـ(إذا) فأهملتْ، كما أشبهت (إذا) (متى) فأعملت، ومن ذلك قول عائشة – رضي الله عنها-: " إنَّ أبا بكرٍ رجلٌ أسيفٌ، وإنّه متى يقومُ مقامَك لا يُسمعُ النّاسَ "[٢١٠]، "ونظير حمل (متى) على (إذا)، وحمل (إذا) على(متى) حملهم (إنْ) على (لو) في رفع الفعل بعده، وحملهم (لو) على (إنْ) في الجزم بها، فمن رفع الفعل بعد(إنْ) حملا على (لو) قراءة طلحة: (فإمَّا تَرَيْنَ من البشرِ أحدا)،بسكون الياء وتخفيف النون[٢١١]، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد(إنْ) مؤكّدة بـ(ما) حملا على (لو) [٢١٢].

ونرى أنَّ وجه الحمل على النظير هو الأولى في تأويل الحديثين المذكورين، ونعني حمل (إنْ) الجزائية التي يليها المستقبل من الأفعال على (لو) في رفع المضارع؛ فمن استعمالات (لو) أن يأتي بعدها فعل مضارع دال على الاستقبال ويكون مرفوعا، ويكمن وجه الشبه أنّ الحرفين يدلّان على وقوع الشيء لوقوع غيره، فضلا عن حمل (متى) الجازمة على (إذا) في رفع المضارع بعدها .

المطلب الثاني: ردّ الإعراب المخالف إلى لغة بعض العرب

المسألة الأولى: نصب (إنَّ) للجزأين

القياس في (إنّ) وأخواتها أنّها تعمل النصب في الاسم والرفع في الخبر " فتشبه من الفعل ما قُدِّم مفعوله ، نحو: (ضربَ زيدًا عمرو)"[٢١٣]، وقد ورد خلاف ذلك في حديث سعد بن معاذ لأميّة بن خلف: " فقال سددناها عنك يا أميَّة فو اللهِ لقد سمعت رسول الله يقول: إنّهم **قاتليكَ** "[٢١٤]، إذ نُصب الاسم والخبر بعد (إنَّ)، وهذا جائز عند الكوفيين فيما نُقل عنهم، وفي ذلك تفصيل ، مفاده جواز نصب الجزأين بعد (ليت) فقط، وهو رأي الفرّاء والكسائي، وجواز النصب بعد (إنَّ) وأخواتها، وهو رأي بعض الكوفيين[٢١٥]، وقد نقل السيوطي عن الكرماني توجيهًا لنصب لفظ (قاتليك) في الحديث المذكور، إذ قال: " والقياس يقتضي أن يُقال : قاتلوك ، فتأويله : إنّهم يكونون قاتليك، ورُوي بلفظ : إنّهم قاتلوك[٢١٦] وقاتلتك ، أي: الطائفة القاتلة لك"[٢١٧].وذكر ابن حجر أنَّه وقع لبعضهم: (قاتليك) بتحتانية بدل الواو، وقالوا: هي لحن، وجّهت بحذف الأداة، التقدير: إنّهم يكونون قاتليك"[٢١٨]. ومعنى هذا جواز النصب على تأويل فعل محذوف، والراجح لدينا ردّ نصب الجزأين إلى انَّها لغة، وقد نطق بها بعض بني تميم[٢١٩] .

المسالة الثانية: بناء اسم (لا) النافية للجنس المثنى على الألف

يبنى اسم (لا) على ما يُنصب به ، فيبنى المفرد على الفتح ، نحو : لا رجلَ في الدّارِ ، والمثنى والجمع على الياء نحو : لا رجلينِ ولا مسلمِينَ عندك [٢٢٠] .

وقد ورد خلاف ذلك في حديث : " **ولا وِتْرانِ** في ليلةٍ "[٢٢١]، قال السيوطي: "وكانَ مقتضى القاعدة العربية : لا وِتْرَيْنِ في ليلةٍ ؛ لأنَّ اسم (لا) يُبنى على ما يُنصب"[٢٢٢]، موجّها

لرواية : (لا وِترانِ) بقوله: " وتخريج هذا الحديث على أنّه لغة مَنْ يجري المثنى بالألف في كلّ حال، ومنه قراءة مَنْ قرأ: (إنَّ هذانِ لساحرانِ)[٢٢٣]، وقول الشاعر :

قد بلغا في المجدِ غايتاها[٢٢٤]

ونظير هذا الحديث حديث أبي سعيد[٢٢٥] :" **لا صاعا تمرٍ** بصاعِ **ولا صاعا حنطة** بصاعِ ولا درهمان بدرهمٍ" "[٢٢٦]

المسألة الثالثة: الجزم بـ(لن)

القياس في (لن) أنّها حرف نفي ينصب الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال، و لاتفيد التأكيد ولا التأبيد خلافًا للزمخشري[٢٢٧]، وقد ورد استعمالها في الحديث النبوي أداة جزم تشبيهًا لها بـ(لم)، وهي لغة بعض العرب[٢٢٨] وذلك في موضعين، أحدهما : أنّه (صلى الله عليه وسلّم) قال لمسيلمة: " لو سألتني هذه القطعةَ ما أعطيتُكَها **ولنْ تعدُ** أمرَ اللهِ فيكَ "[٢٢٩]، فالملاحظ أنّ الفعل بعد (لن) جاء مضارعًا مجزومًا بحذف حرف العلة، وقد صرّح الكرماني أنّ القياس: (لن تعدو)، موجّها الجزم على أنّها لغة خطأها الكسائي[٢٣٠]، وقال السيوطي: "وقال الزركشي[٢٣١]: هو بنصب (تعدو)، وكلام السفاقسي يقتضي أنّ الرواية بالجزم على لغة مَنْ يجزم بـ(لن)"[٢٣٢].

والموضع الثاني: " قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر: **لنْ تُرَعْ لنْ تُرَعْ** "[٢٣٣]. وقد نقل السيوطي كلامًا لابن مالك، إذ وجَّه السكون في آخر الفعل(تُرَعْ) المسبوق بـ(لن) الناصبة توجيهين، أحدهما: أنَّ يكون ذلك للوقف، فأشبه هذا سكون الجزم، وحَذفت الألف قبله كحذفها قبل سكون المجزوم، والثاني: أن يكون الجزم بالسكون لغةً عند مَنْ يجزم بـ(لن)، وقد روى ذلك الكسائي[٢٣٤].

المسألة الرابعة: إثبات ياء الاسم المنقوص النكرة في حالة الجرّ

الاسم المنقوص هو كلّ اسم آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو : القاضي ، وتُحذف ياؤه إذا كان مفرداً مجرّدا من (أل والإضافة) في حالتي الرفع والجرّ فقط ، وإذا جُمع جمع مذكّر سالم[٢٣٥]، وهذا هو القياس ، وقد ورد خلاف ذلك في حديث الرسول–صلى الله عليه وسلّم-: " مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا ليسَ بكَلبِ ماشيةٍ أو **ضاريةٍ** نقصَ كُلَّ يومٍ من عَمَلِه قِيراطان "[٢٣٦]، ورُوي بلفظ: **(ضاري)** بالياء و**(ضارٍ)** بحذفها و**(ضاريا)** بالألف بعد الياء المنصوبة[٢٣٧] .

والذي يعنينا من ذلك ذكره بلفظي (ضارية) و(ضاري)، إذ ثبتت الياء فيهما على الرغم من أنَّهما وردا مجرورين إمَّا عطفاً على (ماشية) أو على إضافة (كلبٍ) إليهما، وحقّ الياء أن تُحذف، صرّح بذلك الكرماني في قوله: "حقُّ اللفظ أن يُقال: ضارٍ مثل: قاضٍ بدون التأنيث وبدون التحتية ... قلت: إثبات الياء في المنقوص لغة"[٢٣٨]. وتابعه في الرأي القاضي عياض والنووي، إذ قالا: "ويكون ثبوت الياء في (ضاري) على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام، والمشهور حذفها"[٢٣٩].

وقد وجّه الكرماني رواية الحديث بلفظ(ضارية) على رأيين، أحدهما: أنّها صفة للجماعة الصائدين أصحاب الكلاب المعتادة للصيد، والرأي الثاني: أنّه من باب التناسب للفظ

(ماشية)، نحو: لا دَريتَ ولا تليتَ ، ووجّه لفظ (ضاري) على أنّه صفة للرجل الصائد، سُمّي (ضاريا) استعارة، ويكون ذلك من إضافة الموصوف إلى صفته، نحو: شجر الأراك[٢٤٠].

الخاتمة:

الحمد لله أولًا وآخرًا وبعد فقد توصل البحث إلى النتائج الآتية :

١-اشتمل الحديث الشريف على كثير من الاستعمالات الفصيحة التي توافق القياس المطّرد عند جمهور النحويين، وما ورد مخالفًا فإنَّ له ما يوافقه - في الغالب- من الكلام المنثور أو المنظوم .

٢-صرّح السيوطي بتراكيب مخالفة للقياس في الأحكام النحوية وقواعد الإعراب، وكان التأويل هو السبيل العلمي في ردِّها إلى القياس - وهو الغالب- مع تنوّع في ذلك، وهذا هو منهج البصريين بخلاف الكوفيين، واشتمل ذلك على التأويل بالحمل على المعنى أو على النظير أو التأويل بالحذف، مع إمكانية ردِّ بعضها إلى كونها لغة .

٣- نقل السيوطي عن غيره من النحويين ومعربي الحديث وشرَّاحه أحكامًا نقدية للتراكيب التي لا تخضع للتأويل، ومن تلك الأحكام (قليل-نادر-شاذ- غريب- لغة- كثير في الاستعمال) .

٤- يعدُّ مصطلحا الشاذ والغريب هما الأقربان إلى ما خالف القياس، ويدخل القليل والنادر ضمن القاعدة غير المطّردة التي يقيس عليها الكوفيون وكذا ما ورد لغة عن بعض العرب، أمَّا الحكم على المسائل بـ(كثرة الاستعمال) فذلك يعدُّ مسوّغًا لجعلها ممَّا يُقاس عليها أيضًا، وهذا منهج عدد من المتأخرين، ومنهم ابن مالك.

٥- كانت المخالفة في الحديث ناتجة عن تعدد الروايات، إذ يذكر الحديث برواية موافقة للقياس وأخرى مخالفة، وكلٌّ فصيح، إن لم يشُبْه خطأ من الراوي، فضلًا عن اختلاف اللهجات، وهذا يثري لغتنا بتراكيب متنوّعة.

٦- اعتمد السيوطي – في الغالب- على ابن مالك وأبي البقاء والزركشي في توجيه الرواية المخالفة، إذ لم نقف له إلاَّ على موضعين أبدى فيهما موقفًا، ومع هذا يعدُّ كتابه (عقود الزبرجد) موسوعة كثرت فيه تفاصيل المسائل المخالفة.

المصادر والمراجع

- اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي الأندلسي(ت٦٥٦ه)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، ط١، دار النوادر –دمشق، ١٤٣٥ه-٢٠١٤م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٥٤ه) ، تحقيق وتعليق : د. مصطفى أحمد النمّاس ، مطبعة المدني – القاهرة ، ١٤٠٨ه-١٩٨٧م .
- إرشاد الساري شرح صحيح البخاري: أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني(ت٩٢٣ه)، ضبط وتصحيح: محمد عبد العزيز الخالدي، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٦ه-١٩٩٦م.

- أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧ه) ، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبُّود ، ط١ ، دار الأرقم بن الأرقم – بيروت ، ١٤٢٠ه-١٩٩٩م .
- الأشباه والنظائر في النحو: عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، ١٩٧٥م .
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بـابن السرّاج(ت٣١٦ه)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان-النجف الأشرف، ١٩٧٣م .
- إعراب ما يُشكل من ألفاظ الحديث : أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦ه)، تحقيق: محمد عثمان، ط١،دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان،١٤٣٢ه-٢٠١١م .
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق وتعليق: د. أحمد محمد قاسم،ط١، مطبعة السعادة- القاهرة،١٣٩٦ه-١٩٧٦م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي(ت٥٤٤ه)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل،ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع-مصر،١٤١٩ه-١٩٩٨م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري(ت٥٧٧ه)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان، ١٤١٨ه-١٩٩٨م.
- البحر المحيط : أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي(ت٧٤٥ه) : دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، ط ١ ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان ، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م .
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث- القاهرة، (د.ت) .
- تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت٣٩٧ه)،ط١، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤١٩ه-١٩٩٩م .
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر ابن عاشور(ت١٣٩٣ه)، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت-لبنان، ١٤٢٠ه.
- التعريفات: علي بن محمد الجرجاني(ت٨١٦ه)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي– بيروت، ٢٠٠٢م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: حمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨ه)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر-القاهرة، ١٤٢٨ه.

- التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: بدر الدين الزركشي(ت٧٩٤ه)، تحقيق: د. يحيى بن محمد علي البجة، ط١، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي(ت٧٤٩ه)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨ه-٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد حسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩ه)، تحقيق: طه محسن، جامعة بغداد ، ١٣٩٦ه-١٩٧٦م .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري(ت٣١٠ه)، تحقيق: محمود محمد شاكر- ط٢- القاهرة،١٣٧٣ه-١٩٥٤م .
- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٤٢٥ه-٢٠٠٥م .
- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي(ت٣٤٠ه)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٤ه-١٩٨٤م .
- الحمل على المعنى في العربية: د. علي عبد الله حسين العنكبي، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية-العراق، ١٤٣٣ه-٢٠١٢م .
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنّي(ت٣٩٢ه)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط٣، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣ه) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه : د. محمد نبيل طريفي ، ط٢ ، دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان ، ٢٠٠٩م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي(ت١٣٩٣ه)، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر-بيروت، ١٣٩٣ه-١٩٧٣م .
- ديوان عمرو بن أبي ربيعة، تحقيق: فايز محمد، ط٢، دار الكتاب العربي، ١٤١٦ه-١٩٩٦م .
- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق: د. شكري فيصل، بيروت ١٩٦٨م .
- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى – شرح سنن النسائي : محمد بن علي بن آدم الوَلَّوي، ط١، دار المعارج الدولية ، (د.ت).
- سنن ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني(ت٢٧٣ه)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية-فيصل عيسى البابي الحلبي،(د.ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عقيل الهمداني المصري(ت٧٦٩ه)، طبعة جديدة منقحة، المكتبة العصرية-صيدا/بيروت، ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م .

- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣ه)، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط١، دار المأمون للتراث-بيروت، ١٤١٤ه-١٣٩٣م .
- شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية: ابن دقيق العيد(٧٠٢ه)، ط٦، مؤسسة الريان، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م .
- شرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني(ت٦٧٢ه)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيّد ود. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للنشارة والتوزيع، ١٤١٠ه-١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله بن أبي بكر محمد الجرجاوي الأزهري(ت٩٠٥ه) ، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت/لبنان ، ١٤٢١ه-٢٠٠٠م .
- شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الأشبيلي(ت٦٦٩ه)، تقديم: فواز الشعار، بإشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩ه-١٩٩٨م .
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي(ت٦٨٦ه)، تحقيق وتصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس- ليبيا،(د.ت) .
- شرح عيون الإعراب: أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي(ت٤٧٩ه)، تحقيق: د. عبد الفتاح سليم، ط١، دار المعارف-مصر، ١٤٠٨ه-١٩٨٨م.
- شرح الكافية الشافية: جمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائي(ت٦٧٢ه)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري،ط٢، دار صادر- بيروت، ٢٠١٠م .
- شرح المفصّل: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين المعروف بابن يعيش(ت٦٤٣ه)، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان، ١٤٢٢ه-٢٠٠١م .
-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: أبو عبد الله محمد بن مالك الأندلسي (ت٦٢٧ه)، تحقيق: الأستاذ عبد الله ناصر، ط١، دار البشائر الإسلامية- بيروت/لبنان، ١٤٣٢ه-٢٠١١م .
- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦ه): تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النّجاة، ١٤٢٢ه. وط١، دار الشعب- القاهرة، ١٤٠٧ه-١٩٨٧م .
- صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلّم : أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري (ت٢٦١ه): تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، (د.ت) .
- ظاهرة الحمل على المعنى في العربية: د. علي عبد الله حسين العنبكي، ط١، مركز البحوث والدراسات الإسلامية- بغداد، ١٤٣٣ه-٢٠١٢م.

- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين: د. عبد الفتاح حسين علي البجة، ط١، دار الفكر-الأردن، ١٤١٩ه-١٩٩٨م .
- عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي: أبو بكر عبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي(ت٩١١ه)، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل-بيروت، ١٤١٤ه-١٩٩٤م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني(ت٨٥٥ه)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ت) .
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت٨٠٢ه) ، تحقيق: محب الدين الخطيب، ط٣، دار المطبعة السلفية- القاهرة، ١٤٠٧ه.
- الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني(ت٤٤٢ه)، دراسة وتحقيق: د. عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة- لبنان، ١٤٢٢ه-٢٠٠٢م .
- الكاشف عن حقائق السنن = شرح الطيبي على مشكاة المصابيح : شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي(ت٧٤٣ه)، تحقيق: د. عبد الجميد هنداوي،ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز- الرياض، ١٤١٧ه.
- الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن أبي بكر المالكي(ت٦٤٦ه)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، ط١، مكتبة الآداب- القاهرة، ٢٠١٠م .
- الكتاب : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت١٨٠ه) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط٥، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٤٣١ه-٢٠٠٩م .
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد علي التهانوي(ت١١٥٨ه)، تحقيق: علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م .
- الكليات : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(ت١٠٩٤ه)، تحقيق: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، مؤسسة الرسالة- دمشق، ١٤١٩ه-١٩٩٨م .
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري : محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرماني(ت٧٨٦ه)، ط٢، دار إحياء التراث العربي-بيروت/لبنان،١٤٠١ه-١٩٨١م .
- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور(ت٧١١ه)، تحقيق وتعليق: عامر أحمد حيدر، ط١، دار الكتب العلمية –بيروت/لبنان، ١٤٢٤ه-٢٠٠٣م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عبّاس حسن، ط٢، دار المعارف- مصر، (د.ت) .
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري(ت٥٧٧ه)، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر-دمشق، ١٣٩١ه-١٩٧١م .
- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني(ت٥١٨ه)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة- بيروت، (د.ت) .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢ه)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٩ه-١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي(ت٥٤٦ه) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط٢ ، دار الكتب العلمية – بيروت/ لبنان ، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م .
- مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين واللغويين من خلال الصحيحين جمعا ودراسة: إبراهيم صمب انجاي، ط١، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ١٤٣١ه-٢٠١٠م.
- مسند أبي عوانة: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الاسفرائيني (ت٣١٦ه)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط١، دار المعرفة- بيروت،١٩٩٨م .
- مسند أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(ت٢٤١ه)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرين، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢١ه-٢٠٠١م .
- مسند الشافعي: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان القرشي المكي(ت٢٠٤ه)، دار الكتب العلمية –بيروت/لبنان، ١٤٠٠ه.
- مسند الشهاب القضاعي : أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت٤٥٤ه) : تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط٢، مؤسسة الرسالة-بيروت، ١٤٠٧ه-١٩٨٦م .
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي(ت٥٤٤ه)،(د.ط)، المكتبة العتيقة ودار التراث، ٢٠١٣م .
- مصابيح الجامع : محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد القرشي المعروف بالدماميني(ت٨٢٧ه)، تحقيق : نور الدين طالب، ط١، دار النوادر- سوريا، ١٤٣٠-٢٠٠٩م .
- معاني الحروف : أبو الحسن علي بن عيسى الرّمّاني(ت٣٨٤ه) ، تحقيق: عرفان بن سليم العشا ، المكتبة العصرية – صيدا/ بيروت ، ١٤٢٨ه-٢٠٠٨م .
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفرّاء(ت٢٠٧ه)، تقديم وتعليق: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية-بيروت/لبنان، ١٤٢٣ه-٢٠٠٢م .
- معاني القرآن وإعرابه : أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج(ت٣١١ه)، تحقيق: عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب- بيروت، (د.ت) .
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، ط٢ ، شركة العاتك للطباعة والنشر- القاهرة، ١٤٢٣ه-٢٠٠٣م.
- معجم مقاييس اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني(ت٣٩٥ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري(ت٧٦١ه)، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، ط١، دار الأرقم بن أبي الأرقم-بيروت/لبنان، ١٤١٩ه-١٩٩٩م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني(ت٨٥٥ه)، تحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام للطباعة والنشر –القاهرة، ١٤٣١ه-٢٠١٠م .
- المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد(ت٢٨٥ه)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، (د.ط)، عالم الكتب للطباعة والنشر-بيروت/لبنان، ١٤٣١ه-٢٠١٠م.
- منازل الحروف والحدود: أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني(ت٣٨٤ه)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر- عمان، ١٩٨٤م .
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي(ت٦٧٦ه)، ط٢، دار إحياء التراث العربي-بيروت، ١٣٩٢ه.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة: عباس حسن، دار المعارف –مصر، ١٩٦٨م .
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، بيروت، (د.ت)
- النظير وأصول النحو في العربية: د. أحمد حسن العزام، ط١، دار جليس الزمان-عمان، ٢٠١٠م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦ه)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطنطاوي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م .

الهوامش

١) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية- الجوهري : ٩٦٧/٣ ، (مادة- قوس) ، وينظر: لسان [1] العرب- ابن منظور: ٢٢٥/٦
٢) ينظر: لسان العرب:٢٢٦/٦.
٣) الاقتراح في أصول النحو- السيوطي: ٩٤ .
٤) لمع الأدلة في أصول النحو – ابن الأنباري: ٩٣ .
٥) اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٢٢ .
٦) المصدر نفسه: ٤٠-٤١ .

٧) ينظر: مخالفة القياس والأفصح في نظر النحويين من خلال الصحيحين جمعًا ودراسة- إبراهيم صمب انجاي: ٤٨.
٨) معجم مقاييس اللغة : ٢١٠/٢ (مادة خلف) .
٩) لسان العرب:١٠٩/٩-١١٠ (مادة خلف) .
١٠) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٥٠
١١) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية- عبد الفتاح حسين: ٤٣٨،٤٣٩ .
١٢) ينظر: مخالفة القياس : ٥٩ .
١٣) ٣/ ٦٣ ، وينظر: التعريفات – الجرجاني: ١٦٤ .
١٤) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث : ٥٠
١٥) ينظر: ١٣٧/١-١٤٠ .
١٦) ينظر: مخالفة القياس:٦٧-٦٨.
١٧) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ابن هشام). 358 /2 :
١٨) ظاهرة الحمل على المعنى في الدراسات النحوية – محمد أشرف مبروك) .6 :
١٩) ينظر: المقتضب – المبرّد: ١٦٤/٢-١٦٥.
٢٠) شرح المفصّل : ١٣٤/١-١٣٥ .
(٢١) الكافية في علم النحو : ٢٨ .
٢٢) شرح الرضي على الكافية : ٢٠٩/٢ .
(٢٣) ينظر: مسند أحمد بن حنبل : ٣٥/ ٤٤، وأخرجه مسلم في كتاب الفضائل : ١٨٤٨/٤، وفي صحيح البخاري باب حديث الخضر مع موسى : ١٥٤/٤ .
(٢٤) صدر بيت عجزه : * بأبيض ماضي الشفرتين يمانِ * ، وهو لرجل من طيء ينظر : المقاصد النحوية - العيني: ١٢٩٧/٣ ، وشرح أبيات مغني اللبيب-البغدادي :٣٠٨/١.
٢٥) عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي : ١/ ٨٠ .
٢٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٣٦٠/١ .
٢٧) هذا البيت من الرجز لبعض بني دبير في:الدرر اللوامع: ٢١٣/٢،وبلا نسبة في: الكتاب: ٢٩٦/٢،وخزانة الأدب:٥٧/٤.
٢٨) شرح المفصّل: ٩٧/٢. وينظر: الأصول في النحو- ابن السراج: ٤٦٥/١-٤٦٦.
٢٩) ينظر: خزانة الأدب : ٥٧/٤.
٣٠) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٥٥٤/١٦، وصحيح مسلم- باب فتح مكة:١٤٥/٣.
٣١) لم نقف على هذا الأثر في متون الحديث، وذكره الكرماني في: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: ٩٤/١٣.
٣٢) عقود الزبرجد: ٨٦/١ .
٣٣) شرح الكافية الشافية – ابن مالك: ١١٢/١.

٣٤) ينظر: سنن ابن ماجة: ١٥٤، ولفظه: (أقضاهم عليٌّ) .
٣٥) شرح الرضي على الكافية: ١٦٦/٢، وينظر: معاني النحو- فاضل السامرائي: ٣٣١/١-٣٣٢.
٣٦) قائله مجهول ، ينظر: خزانة الأدب : ٩٨/٢ .
٣٧) ينظر: صحيح البخاري، باب علامات النبوة: ٢٠٣/٤.
٣٨) شرح الكافية الشافية:١١٢/١-١١٣ ، وينظر: عقود الزبرجد: ٨٦/١ .
٣٩) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب- أبو حيّان- ٥٧١/٢-٥٧٦، ومغني اللبيب: ٣٧٦/١-٣٨٩،
٤٠) سورة القلم، الآية: ٩.
٤١) ينظر: مسند أحمد بن حنبل :٣٩٥/١٤ ، وسنن ابن ماجة، باب التوكل واليقين:٢٦٨/٥ .
٤٢) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: ٣٦٦/١.
٤٣) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح : ٤١٢/٢ .
٤٤) الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري : ٩/٢٥ .
٤٥) عقود الزبرجد : ٤٥٩/٢-٤٦١ .
٤٦) وهو قول الأعلم كما في: خزانة الأدب: ٢٩٩/٧ .
٤٧) عقود الزبرجد : ١٦٥/٢-١٦٦. وينظر : فتح الباري – ابن حجر العسقلاني : ٥٩/١ .
٤٨) ينظر: صحيح مسلم، رقم الحديث ٩٠٧ . وفي مسند أحمد: ٣٠٣/١ ، والرواية فيه: (فهجرته إلى ما هاجر إليه)
٤٩) التنقيح : ٥/١ ، وينظر : شرح الأربعين النووية – ابن دقيق :٢٦ .
٥٠) ينظر: التنقيح : ٦/١ .
(٥١) لم نقف على قائله ، وهوصدر بيت عجزه : * الان امروٌ قولا فظُنَّ خليلا ، ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد- ابن ناظم الجيش:٩٥٠/٢.
٥٢) هو أبو النجم العجلي كما في: خزانة الأدب:٢١١/١ ، والدرر اللوامع : ١/ ٣٥ .
٥٣) شرح تسهيل الفوائد : ٨٢/٣، وينظر: عقود الزبرجد: ١٦٦/٢ .
٥٤) ينظر : عقود الزبرجد :٢/ ١٦٧ .
٥٥) ينظر: شرح الكافية الشافية:٣٧٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح:٢٧٩/٢، والنحو الوافي: ١٢٦/٤ .
٥٦) ينظر: شرح التصريح:٢٧٣/٢ .
٥٧) ينظر: المصدر نفسه :٢٧٥/٢-٢٧٦ .
٥٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٧٥/٢.
٥٩) لم أقف على هذه الرواية .
٦٠) عقود الزبرجد : ٢/ ٤٦٩ .

٦١) م.ن : ٤٦٩/٢-٤٧٠، وينظر: شرح المفصّل: ٣٩١/١ .
٦٢) ينظر: شرح التصريح:٢٧٥/٢، وعقود الزبرجد:٢٧٢/٢ .
٦٣) ينظر: مخالفة القياس: ٣٠٥-٣٠٦ . (
٦٤) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٦٣ ، والنحو الوافي:١١٦/٢ .
٦٥) حروف المعاني:٣٥،٣٦ .
٦٦) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٢٠/٥ .
٦٧) عقود الزبرجد : ١٧٧/١ .
٦٨) ينظر: شواهد التوضيح : ٢٦٣ .
٦٩) ينظر: مسند أحمد بن حنبل:٣٣٤/٢٢ .
٧٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٤٧/٣٣ .
٧١) ينظر: المصدر نفسه :٢٨٦/٣٣، وصحيح البخاري، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح: ٤٤/٩.
٧٢) ينظر : الكواكب الدراري : ١٤١/٢٤ .
٧٣) ينظر : الكاشف عن حقائق السنن : ٣١٣/٩ .
٧٤) ينظر: صحيح البخاري، باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح: ٤٤/٩.
٧٥) عقود الزبرجد: ٣٨١/١.
٧٦) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:٦٣٢.
٧٧) الكليات: ٣٨٤.
٧٨) البرهان في علوم القرآن :١٠٢/٣ .
٧٩) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٩ .
٨٠) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٧٤/٢.
٨١) ينظر: صحيح البخاري-باب كتاب بدء الوحي:١٥٣/٣.
٨٢) سورة الحجرات، الآية: ٧ .
٨٣) لم نقف على الحديث في المتون.
٨٤) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه:١٠٣، وله في: الكتاب: ٢٦٠/١، وخزانة الأدب: ١٠/٤.
٨٥) سورة هود، الآية: ٧٤.
٨٦) ينظر: شواهد التوضيح: ١١٦-١١٨.
٨٧) ينظر: أسرار العربية-ابن الأنباري : ٢٠٤، شرح جمل الزجاجي – ابن عصفور:٥٣٣/١، وارتشاف الضرب : ٤٨٤/٢.
٨٨) المقتضب: ٣٣٤/٢.
٨٩) ينظر: صحيح البخاري – باب رمي الجمار من بطن الوادي، رقم الحديث(١٧٤٧) : ١٧٧/٢ . .

٩٠) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٣٣.
٩١) ينظر: صحيح البخاري – باب قول النبي ﷺ، رقم الحديث (٣٦٦١): ٥/٥.
٩٢) لم يعرف قائله، ورد بلا نسبة في: مغني اللبيب:٢٥٧/٢.
٩٣) شواهد التوضيح: ٢٣٣، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤٨٤/٢.
٩٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٣-٥٥٤.
٩٥)ينظر: صحيح البخاري- باب الميراث، رقم الحديث (٦٧٣٣):١٥٠/٨، وفي صحيح مسلم- باب الوصية بالثلث، رقم الحديث (١٦٢٨):١٢٥٠/٣ برواية: ((إنَّك أن تذر ورثتك أغنياء خير)).
٩٦) من سورة البقرة، الآية: ٢٢٠، وتنظر القراءة في: المحتسب- ابن جني:٢١١/١.
٩٧) شواهد التوضيح: ١٩٤.
٩٨) ينظر: ارتشاف الضرب : ٥٥٣/٣ .
٩٩) ينظر: شواهد التوضيح: ١٩٣.
١٠٠) شرح المفصّل: ٣٦٢/١.
١٠١) المصدر نفسه :٣٦٢/١-٣٦٣، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٢٧/١ .
١٠٢) ينظر: الكتاب: ٢٣٠/٢، والمقتضب: ٢٥٨/٤، وأسرار العربية: ٢٢٨.
١٠٣) الكتاب:٢٣٠/٢.
(١٠٤) ينظر: مسند أحمد بن حنبل:٣٩٦/١٦، وصحيح مسلم-باب من فضائل موسى عليه السلام، رقم الحديث (١٥٥): ١٨٤١/٤
١٠٥) التنقيح :١١٥/١.
١٠٦) ينظر : شرح الكافية الشافية: ٣٣/٢-٣٤، وتوضيح المقاصد – المرادي:٢٧١/٣ .
١٠٧) إكمال المعلم بفوائد مسلم : ٣٥٠/٧ .
١٠٨) فتح الباري : ٥٠٤/٦ .
١٠٩) شرح التسهيل: ٣٨٧/٣، ٤٣٢، وينظر: شرح الكافية الشافية : ٣٣/٢، وعقود الزبرجد: ٣٧٩/٢ .
١١٠) ينظر: مسند الشهاب القضاعي : ٤٣٦/١.
١١١) مثل يُضرب للذي ليس عنده غَنَاء ، ينظر: جمهرة الأمثال-العسكري :١٩٤/١ ، ومجمع الأمثال –الميداني:٤٣١/١.
١١٢) مثل يُضرب لليلة الشديدة التي يطول فيها الشّر، ينظر: مجمع الأمثال : ١/ ٤٠٣ .
١١٣) مثل يُضرب لكلّ مشفوق عليه مضطرّ ، ينظر : مجمع الأمثال : ٧٨/٢ .
١١٤) ينظر المحتسب: ١١٤/٢ .
١١٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤٨٤/٢ .

١١٦) ينظر: صحيح البخاري-باب ما جاء في التمني ومن تمنى الشهادة، رقم الحديث (٦٨٠٠):٦/٢٦٤١.
١١٧) ينظر : شواهد التوضيح : ٢٣٢ .
١١٨) لم أقف على الرواية في صحيح البخاري، وقد وردت في مسند أحمد بن حنبل: ١٦/٣١٠.
١١٩) ينظر : عقود الزبرجد : ٣/٦٢ .
١٢٠) فتح الباري: ٢/٢١٧ .
١٢١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٧ ،
) شرح المفصّل : ٢/ ١٧ .١٢٢(
١٢٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٣٣٧ ،
١٢٤) ينظر: صحيح البخاري- باب الاستماع إلى الخطبة، رقم الحديث(٩٢٩): ٢/١١ .
١٢٥) من سورة المنافقون، الآية ٧، ينظر: الدر المصون: ١٠/٣٤٢ .
١٢٦) التنقيح : ٢٤٥-٢٤٦ .
١٢٧) إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري: ٢/١٨٦، ومصابيح الجامع الصحيح: ٢/٤٥٨.
١٢٨) ينظر: صحيح البخاري – باب ذهاب الصالحين، رقم الحديث(٦٤٣٤) : ٨/٩٢ .
١٢٩) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ٢٢١ .
١٣٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف- ابن الأنباري: ١/٣٤٥ ، وشرح المفصّل :
١٣١) الكتاب: ٤/٢٢٤ .
١٣٢) ينظر: الإنصاف : ١/٣٤٦ .
١٣٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه:٢/٥٣٠، والإنصاف: ١/٣٤٥ وشرح المفصّل: ٤/٤٥٩.
١٣٤) ينظر: شرحه على الكافية : ٤/٢٦٤ .
١٣٥) ينظر: مسند أحمد: ٨/١٠٠، وصحيح البخاري- باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، رقم الحديث (٣٤٥٩): ٤/١٧٠.
١٣٦) ينظر: شواهد التوضيح: ١٨٩، وينظر: الكتاب: ٤/٢٢٤-٢٢٦، وعقود الزبرجد:٢/١٧.
١٣٧) شواهد التوضيح :١٨٩.
١٣٨) سورة التوبة، الآية:١٠٨.
١٣٩) ينظر الأثر في: اختصار صحيح البخاري وبيان غريبه: ٢/٣٨٣.
١٤٠) ينظر: مسند الشافعي – باب كتاب العيدين: ١/٧٩.
١٤١) هو النابغة الذبياني، ينظر: ديوانه:٦٠ .
١٤٢) ينظر: البحر المحيط : ٥/١٠٢-١٠٣ .
١٤٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٣/٨٣.
١٤٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٤٤١.
١٤٥) ينظر: شواهد التوضيح: ٥٥، وشرح التسهيل: ٤/٩٠.

١٤٦) ينظر: شرح التسهيل: ٩٠/٤، وشرح التصريح: ٤٠١/٢.
١٤٧) ينظر: صحيح البخاري- كتاب الأنبياء، رقم الحديث (٣٣٨٤): ١٤٩/٤.
١٤٨) ينظر: التنقيح: ٣٧/١، والفوائد والقواعد- الثماميني: ٥٤٢، وشرح عيون الإعراب: ٢٧٧.
١٤٩) الرجز ليس في ديوان رؤبة .
١٥٠) لم يُعرف قائله.
١٥١) سورة الشعراء، الآية: ٤.
١٥٢) شواهد التوضيح: ٥٣-٥٦.
١٥٣) /١٧٢. ينظر: معاني القرآن:
١٥٤) التحرير والتنوير: ١١١/١٩.
١٥٥) ينظر: صحيح البخاري- باب قيام ليلة القدر من الإيمان، رقم الحديث:(٣٥) :١٦/١.
١٥٦) شواهد التوضيح: ٥٥-٥٦.
١٥٧) ينظر: عمدة القاري- العيني: ٢٢٧/١.
١٥٨) ينظر : الكتاب:٢٢٤/٤، ومعاني الحروف- الرماني: ٩٧، والمغني: ٥١٤/١ .
١٥٩) ينظر: الانصاف: ٣/٢-٧.
١٦٠) ينظر: معاني القرآن – الأخفش: ١٥١، والانصاف: ٣/٢-٧، وارتشاف الضرب: ٢٥٦/٢.
١٦١) ينظر البيتان في : شرح ابن عقيل: ٢١٩/٢ .
١٦٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية: ١٦٥/٢ .
١٦٣) ينظر: المصدر نفسه.
١٦٤) ينظر: صحيح البخاري– باب الإجازة إلى صلاة العصر، رقم الحديث (٢٢٦٩): ٣/ ٩٠
١٦٥) ينظر: شواهد التوضيح: ٩٥.
١٦٦) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.
١٦٧) سورة النساء، الآية:١.
١٦٨) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٧٢/٢.
١٦٩) ينظر: مصابيح الجامع: ١٥٣/٥، وفتح الباري: ٤٤٧/٤ .
١٧٠) ينظر: معاني القرآن: ٢٥٢/١-٢٥٣ ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن:٥٩١/٧-٥٢٠ .
١٧١) ينظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى- باب الرخصة في الصلاة بعد العصر: ٣٦٦/٧ .
١٧٢) ينظر: عقود الزبرجد : ١٦٢/٢ .
١٧٣) هو عمر بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه :٦٧، وله وللعرجيّ في: خزانة الأدب: ٤٢٤/٢.
١٧٤) عقود الزبرجد : ١٦٢/٢ .
١٧٥) ينظر: المقتضب: ٤/ ١٠٩-١١٠.

١٧٦) سورة المائدة، الآية: ٢٢.
١٧٧) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٤٨٣/١٦، وفي صحيح مسلم: ١٤٥٣/٣: ((إنّ بين يدي الساعة كذابين)).
١٧٨) سورة المزمل، الآية : ١٢ .
١٧٩) ينظر: صحيح البخاري- باب غزوة الخندق، رقم الحديث (٤١١٣): ١١١/٥.
١٨٠) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث : ١٥٣ .
١٨١) ينظر: صحيح البخاري – باب ذكر الدّجال ، رقم الحديث(٧١٣١): ٦٠/٩.
١٨٢) ينظر: المصدر نفسه-باب كتاب بدء الوحي، رقم الحديث (١١٥٣): ٦٨/٢.
١٨٣) ينظر: مسند أحمد: ١٤٢/٧.
١٨٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٢١١، وعقود الزبرجد:١٧٠/١.
١٨٥) ينظر: فتح الباري:١٠٧/١٣.
١٨٦) إرشاد الساري:٧٨/١٥ .
١٨٧) ينظر: الجنى الداني: ٤٩٨، ٥٠٦-٥٠٧.
١٨٨) لم نقف على الحديث بهذه الرواية، وورد في مسند أحمد بن حنبل: ٤٣٨/١٩ برواية: ((حتى يستيقظا)).
١٨٩) لم يعرف قائله، ينظر: شرح المفصّل: ٢٢٥/٤، ٨٧/٥، وخزانة الأدب : ٥٥٩/٣ .
١٩٠) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ٥٤-٥٥، وينظر: عقود الزبرجد: ١٢١/١-١٢٢.
١٩١) ينظر: مسند أبي عوانة الخضري- باب بيان المسألة المكروهة التي لا تجوز: ٨٠/١.
١٩٢) ينظر: صحيح البخاري- باب ما يكره من كثرة السؤال، رقم الحديث (٧٢٩٦): ٩٦/٩.
١٩٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٦١/١٨.
١٩٤) ينظر: صحيح البخاري- باب رفع البصر إلى الأمام في الصلاة، رقم الحديث (٧٤٧): ١٥٠/١.
١٩٥) سورة البقرة، الآية:٢٣٣، وتنظر القراءة في: البحر المحيط: ٢٢٣/٢.
١٩٦) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٤٩.
١٩٧) منازل الحروف والحدود – الرّماني: ٦٥. وينظر: النظير وأصول النحو في العربية – أحمد حسن العزام :١٦.
١٩٨) ينظر : الأشباه والنظائر في النحو – السيوطي : ٢١٢/١ .
١٩٩) ينظر : الخصائص : ١١٠/١ .
٢٠٠) ينظر : الحمل على المعنى في العربية – علي عبد الله حسين العنكبي : ١٦-٢١ .
٢٠١) ينظر: النحو الوافي: ٣٩٥/٤.
٢٠٢) ينظر: مسند أحمد: ٣٠٥/١٥، وصحيح مسلم- باب الإيمان ما هو وبيان خصاله، رقم الحديث: ٥: ٣٩/١.

٢٠٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٧٣.
٢٠٤) من سورة يوسف، الآية: ٩٠، ينظر: المحرر الوجيز: ٢٧٧/٣، والبحر المحيط: ٣٣٨/٥.
٢٠٥) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٧٣.
٢٠٦) ينظر: صحيح البخاري- كتاب المغازي، رقم الحديث:٣٩٥٠: ٧١/٥-٧٢.
٢٠٧) شواهد التوضيح: ٥٧ ، وينظر: إرشاد الساري: ٣٦٩/٥ .
٢٠٨) سورة الكهف، الآية: ٣٩ .
٢٠٩) لم نقف على قائله.
(٢١٠) ينظر: صحيح مسلم- باب استحلاف الإمام إذا عرض له عذر، رقم الحديث (٩٥): ٣١٣/١، و صحيح البخاري- باب الرجل يأتم بالإمام، رقم الحديث (٧١٣): ١٤٤/١
٢١١) من سورة مريم، الآية: ٢٦، وهي قراءة أبي جعفر وشيبة أيضا، ينظر: البحر المحيط: ١٧٥/٦.
٢١٢) ينظر: شواهد التوضيح: ٥٧-٥٩.
٢١٣) المقتضب : ٤/ ١٠٩ .
٢١٤) لم نقف على هذه الرواية .
٢١٥) ينظر: الجنى الداني: ٣٧٩، ومغني اللبيب: ٨٦/١.
٢١٦) ينظر: صحيح البخاري- باب ذكر النبي في من يقتل ببدر:٧١/٥ .
٢١٧) الكواكب الدراري : ١٥٣/١٥ ، وينظر : عقود الزبرجد :
٢١٨) فتح الباري: ٢٨٣/٧ .
٢١٩) ينظر: لمع الأدلة : ٣٠ .
٢٢٠) ينظر : شرح التصريح على التوضيح: ٣٤٢/١ .
٢٢١) ينظر: مسند أحمد : ٣٣٠/١٠ .
٢٢٢) عقود الزبرجد:٤٠٣/١.
٢٢٣) من سورة طه، الآية: ٦٣
٢٢٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٦٨، وله ولأبي النجم العجلي في الدرر اللوامع: ١٠٦/١، وشرح التصريح: /٦٥.
٢٢٥) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٤٠/١٨ .
٢٢٦) عقود الزبرجد : ٤٠٣/١ .
٢٢٧) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٤ ، ومغني اللبيب: ٤١١/١ .
٢٢٨) ينظر: الجنى الداني: ٢٨٦.
٢٢٩) لم نقف على هذه الرواية ، وفي صحيح البخاري- باب علامات النبوة في الإسلام: ١٢٠٣/٤ : ((ولن تعدو)) بالواو .
٢٣٠) ينظر: الكواكب الدراري : ١٩٣/١٦ .

٢٣١) ينظر: التنقيح: ٣٢٥، وإرشاد الساري:٤٤٦/٣.
٢٣٢) عقود الزبرجد: ٨/٢.
٢٣٣) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٤٠٧/١٠.
٢٣٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢٦، والتنقيح: ٢٨٥، وعقود الزبرجد: ٣١/٢.
٢٣٥) ينظر: جامع الدروس العربية - الغلاييني:١/ ٧٨.
٢٣٦) ينظر: صحيح البخاري- باب من اقتنى كلبًا، رقم الحديث (٥٤٨٠): ٨٧/٧.
٢٣٧) ينظر: فتح الباري: ٢٥/١١، وعقود الزبرجد: ٥٧/٢.
٢٣٨) الكواكب الدراري: ٨١/٢٠.
٢٣٩) مشارق الأنوار: ١٠١-١٠٢.
٢٤٠) ينظر: الكواكب الدراري: ٨١/٢٠، وعقود الزبرجد:٥٧/٢.